المجموعة الثالثة

باسم السلام . .

إسرائيل تجهض مبادرات السلام

إفشال المؤتمر الدولى لصالح المفاوضات المباشرة

فى مساء الثالث من فبراير ١٩٨٨م منعت الولايات المتحدة الأمريكية مجلس الأمن من إصدار قرار يدين انتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان الخاصة بالشعب الفلسطينى فى الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين وكان مندوب واشنطن باستخدامه حق الڤيتو يعترض للمرة الثانية خلال أسبوعين على قرارات مجلس الأمن، التى تؤكد بصفة مستمرة على الحاجة الملحة والعاجلة للتوصل إلى تسوية شاملة ودائمة وعادلة للصراع العربى الإسرائيلى تحت إشراف الأمم المتحدة.

والاهتمام العالمى بالصراع العربى الإسرائيلى وضح خلال هذه الأسابيع بسبب عديد من العوامل التى يأتى على قمتها انتفاضة الشعب الفلسطينى فى الأرض العربية المحتلة، التى لا تزال مستمرة برغم كل ما استخدمته إسرائيل من وسائل القمع والبطش وإخراج الفلسطينيين من أرضهم، فالمظاهرات تندلع والإضراب يستمر وكل ما تفعله قوات الاحتلال يُعرض على العالم كله عن طريق وكالات الأنباء والصحفيين والإذاعة وشاشات التليفزيون فى كل عواصم العالم. ولم تستطع الحكومة اليهودية من خلال سيطرتها على وسائل الإعلام فى أمريكا ودول أوروبا الغربية أو من خلال جماعات الضغط فى واشنطن أن تمنع عرض أنباء الانتفاضة أو صور الفلسطينيين الذين لا يملكون سوى الحجارة وإطارات السيارات المشتعلة والتى قهروا بها كل وسائل البطش الحديثة، التى تملكها وتستعملها حكومة الاحتلال الإسرائيلية. هذا الواقع الجديد يمثل تغيراً جذريّا فى أسلوب العمل الفلسطينى داخل الأراضى العربية المحتلة..

فهو ثورة مستمرة للشهر الثالث لم تخمد بل تشير الدلائل أنها سوف تكون أكثر امتداداً وأقوى اشتعالاً..

ومحاولة التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة للصراع الدائر فى الشرق الأوسط من خلال مؤتمر دولى حظيت بموافقة عامة من جميع دول العالم باستثناء الإدارة الأمريكية وإسرائيل وما الموقف الأمريكى الأخير فى مجلس الأمن إلا محاولة من جانب حكومتىْ واشنطن وإسرائيل حتى لا تُؤتى الانتفاضة الفلسطينية نتائجها المرجوة وعقب نجاح أمريكا فى إفشال قرار مجلس الأمن أعلن عن مبادرات أمريكية وأخرى إسرائيلية كما جرى إرسال مبعوث أمريكى على مستوى عال إلى المنطقة لعرض أفكار جديدة.

تقضى الخطة الأمريكية الجديدة القديمة بانسحاب القوات الإسرائيلية من المناطق الفلسطينية ذات الكثافة السكانية العالية كما تتضمن منح السكان العرب فى الضفة وغزة قدرًا محدودًا من الحكم الذاتى. . يلى ذلك إجراء انتخابات محلية خلال شهور قليلة تجرى بعدها مفاوضات بين إسرائيل والأردن والفلسطينيين المعتدلين قبل نهاية العام الحالى، وعلى الجانب الآخر أعلن مسئولون إسرائيليون أنهم يعرضون الحكم الذاتى على الفلسطينيين فى الأراضى المحتلة مع إجراء مباحثات مباشرة مع الدول العربية بدون مؤتمر دولى ودون وعد بإنهاء الاحتلال.

من ذلك يتضح أن أمريكا وإسرائيل تُصران على أن الطريق إلى حل المشكلة الفلسطينية لا بد أن يكون عن طريق التفاوض المباشر مع إسرائيل والدول العربية كل على حدة. وحتى هذه العروض الجديدة لن تغير من موقف الفلسطينيين أو موقف الدول العربية؛ لأن الحكم الذاتى الذى تطرحه إسرائيل عرض خال من المحتوى ولا يُحقق فى نهاية الأمر خطوة نحو إنهاء الاحتلال الإسرائيلى بل على العكس يؤدى إلى ترسيخ قواعده كما أن فكرة المفاوضات المباشرة ليست مرفوضة من قبل الدول العربية فقط بل من العالم أجمع ومن منظمة الأمم المتحدة.

إن الأمر الذى أوضحته الانتفاضة الفلسطينية الحالية هو أن الحقوق المشروعة لشعب فلسطين يجب أن تعود إليه ويجب أن ينال حقه فى تقرير مصيره وفى قيام دولته على أرضه ولن يتم التوصل إلى ذلك إلا من خلال المؤتمر الدولى الذى تؤيد انعقاده دول العالم على السواء فيما عدا أمريكا وإسرائيل، ليس هذا فقط بل إنهما لا تُوافقان على إشراك الدول الأوروبية أو الاتحاد السوفييتى؛ لأنهما على يقين من أن موقفهما فى النهاية سوف يكون إلى جانب الحق الفلسطينى المشروع والمؤيد بالمواثيق والأعراف الدولية.

وعلى الدول العربية مسئولية أن تنتهز هذه الفرصة التى أتاحتها الانتفاضة العربية فى الأراضى المحتلة لممارسة كافة صنوف الضغط على الرأى العام الأمريكى وحكومة البيت الأبيض فى ظل مؤازرة إعلامية لم يسبق لها مثيل لإحداث التحول الواجب فى موقفهما تجاه الحقوق العادلة للشعب الفلسطينى فى الحياة العادلة الكريمة وإذا حدث هذا التحول فمن المؤكد أن الموقف الإسرائيلى سيَفقد سندَه الوحيد فى التعنت فى مواجهة الحق الفلسطينى والرأى العام العالمى.

جريدة العرب الدولية اليومية ـ ٢٦/ ٨/ ١٩٨٨م

المبادرة الأمريكية الجديدة

قد يكون من السابق لأوانه أن يصدر أحد حكمًا نهائيّا على ما يقوم به چورچ شولتز وزير الخارجية الأمريكية فى المنطقة العربية هذه الأيام فى محاولة من إدارة بلاده لجمع أطراف الصراع العربى الإسرائيلى حول ما سمى بالمبادرة الأمريكية الجديدة لإيجاد حل لهذا الصراع.

ومن المؤكد أن التحرك الأمريكى الذى يتم على الساحة الشرق أوسطية هذه الأيام لم يكن ليبدأ فى هذا الوقت الحرج من الشهور الأخيرة للإدارة الأمريكية فى عهد الرئيس ريجان وفى أثناء البدايات الأولية لمعركة الانتخابات الجديدة إلا إذا كان قد حصل على تأييد جماعات الضغط اليهودية الأمريكى، التى أدركت عجز إسرائيل عن مواجهة أحداث الانتفاضة الفلسطينية فأصبح همها الأول والأخير أن تسعى لإنقاذ الدولة الصهيونية وإيجاد حل يرفع عن كاهلها هذه المحنة اليومية التى كشفت وجه إسرائيل الدموى القبيح أمام العالم أجمع بصورة لم يسبق لها مثيل. ولكى نكون واقعيين يجب أن نعترف أنه مهما كانت قوة الرئيس ريجان فإنه لا يستطيع أن يُلزم الإدارة الأمريكية القادمة التى ستنتخب فى نوڤمبر القادم بأية التزامات جديدة يتم الاتفاق عليها هذه الأيام.

ومن المؤكد أيضًا أنه برغم ما يبدو من انقسامات على مستوى الدوائر اليهودية والصهيونية داخل أمريكا وربما داخل إسرائيل فسوف يبقى الهدف أمام المبادرة الأمريكية هو احتواء موجة السخط والاحتقار العالمية الموجهة ضد إسرائيل من جراء ممارساتها العنصرية ضد الفلسطينيين فى الأراضى العربية المحتلة أولاً، ثم البحث عن

هامش مشترك لإيجاد حل للمشكلة ثانيًا، وتأمل الإدارة الأمريكية إعادة قدر من الهدوء النسبى إلى الضفة الغربية والقطاع؛ مما قد يساعد على إفقاد المبادرة الأمريكية لقوة دفعها فتعود الأمور إلى ما كانت عليه قبل أحداث ديسمبر ١٩٨٨م.

فقبل التاسع من ديسمبر ١٩٨٧م كان الاعتقاد قويّا فى إسرائيل وبعد عشرين عامًا من الاحتلال والتصفيات والقهر التى نتج عنها الكثير من الإحباطات.. أن الشعب الفلسطينى فى الأراضى العربية المحتلة قد فقد إلى الأبد كل مقومات الحياة ولم يَعد لديه إلا الاستسلام.. لماذا؟.

• لقد سيطرت إسرائيل على الأرض والإنسان.

• لأنه حتى فى ظل الحكومة الائتلافية فإن تحالف الليكود المتطرف هو الذى يُسير الأمور فيما يتعلق بالأراضى المحتلة، وحزب العمل ليس له دور يذكر

• أقامت إسرائيل جداراً دفاعيّا قويّا يمنع دخول الفدائيين من الخارج إلى داخل أراضى الضفة وغزة.

ولكن إسرائيل اكتشفت أن أحلامها وهم وسراب وأن من كانت تتصور أنهم فى قبضتها قد أفلتوا منها، وأن ما بدأ فى شكل عمليات إلقاء الحجارة من جانب الشباب والصبية قد تحول إلى مواجهة مع الشعب الواقع تحت نيران الاحتلال بكل أفراده من رجال ونساء فتحولت الأرض المحتلة إلى ميدان دون أن يطلقوا رصاصة أو يلقوا بقنبلة.

ومن هنا يمكن أن نؤكد أن حدود المبادرة الأمريكية الجديدة ضيقة للغاية وهى لا تعدو أن تكون محاولة لفتح ثغرة فى جدار أزمة الشرق الأوسط المسدود. فعلى ما يبدو وحتى الآن تعتمد هذه المحاولة على إعادة طرح عدد من الأفكار والمقترحات القديمة بعضها يرجع إلى فكرة الحكم الذاتى التى ولدت مع كامب ديڤيد. وهى فى مجملها تحاول التوصل إلى ترتيبات انتقالية فى الضفة وغزة تتولى بمقتضاها سلطة فلسطينية منتخبة شئون الحكم المحلى حتى تتم الانتخابات الإسرائيلية القادمة. وبعد تشكيل الحكومة الإسرائيلية الجديدة يمكن إحياء فكرة الدعوة لمؤتمر افتتاحى فى إطار دولى يعقد فى أكتوبر القادم. المؤكد أن تؤجل الدعوة إلى عقد مثل هذا المؤتمر حتى تتم

انتخابات الرئيس الأمريكى الجديد وتتولى الحكم إدارة أمريكية تكون مسئولة عن السياسة الخارجية للولايات المتحدة مع بداية العام المقبل، ثم يعقب ذلك مُباحثات لتحديد الوضع النهائى للأراضى العربية المحتلة فى غضون ثلاث سنوات.

وقياسًا على السوابق الأمريكية فى هذا المضمار يمكن القول إن الولايات المتحدة لن تتخذ موقفًا يختلف بأدنى درجة عن الصيغة التى تُفضلها إسرائيل للتسوية وهى المفاوضات الثنائية المباشرة وعدم إشراك أى عناصر من داخل منظمة التحرير الفلسطينية أو من داخل الأراضى العربية المحتلة مؤيد للمنطق، وبالطبع فإن هذا الموقف هو أحد النتائج الطبيعية للتعهد الأمريكى باستمرار الرعاية الخاصة لإسرائيل.

وإذا كان هدف إسرائيل ومعها أمريكا فى المرحلة الحالية هو القضاء على الانتفاضة فإنه من المنطقى أن يكون من مصلحة الدول العربية مجتمعة الإبقاء عليها حية ومشتعلة لإقناع الأطراف المؤثرة فى حركة السياسة الدولية. . أن استمرار الوضع الراهن على ما هو عليه أمر مستحيل وأن هذه الأوضاع محكوم عليها بالانفجار وعدم الاستقرار ما بقى الاحتلال الإسرائيلى جاثمًا على صدور أبناء الشعب الفلسطينى فى الضفة وغزة.

لقد أبدى المجتمع الدولى تأييده الكامل للانتفاضة فى كفاحها العادل من أجل حريتها وحقها فى تقرير مصيرها وأصبح من واجب منظمة الأمم المتحدة وسكرتيرها العام أن يدعو إلى عقد مؤتمر دولى لإقرار السلام فى الشرق الأوسط، ولا بد حتى يتم ذلك أن تتحرك الدول العربية جميعها لمساندة أبناء الضفة الغربية وغزة، العُزل الذين يواجهون وحدهم جيش إسرائيل وسكان المستوطنات، فيما تعتبره الحكومة الإسرائيلية الحرب العربية الخامسة.

جريدة العرب الدولية ـ ٨/ ٣/ ١٩٨٨م

وهل كان للضمانات السابقة جدوى؟

منذ تعثرت المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية قبل نهاية عام ١٩٩٥م. . والحديث يدور حول ضمانات أمريكية تتعهد بموجبها إدارة الرئيس بيل كلينتون بتنفيذ ما يتوصل إليه الطرفان من اتفاق حول انسحاب القوات العسكرية الإسرائيلية من مدينة الخليل وإعادة انتشارها فى قرى الضفة الغربية ومناطقها الريفية. وآخر هذه الضمانات رسالة خطية من الرئيس كلينتون حملها معه الملك حسين خلال قيامه بالوساطة منذ أيام بين الرئيس ياسر عرفات ورئيس الوزراء الإسرائيلى بنيامين نتنياهو فى وجود المبعوث الأمريكى دنيس روس، الذى أجل عودته إلى بلاده بعد ثلاثة أسابيع من الفشل المتواصل نظراً لما تحتويه الرسالة من ضمانات.

لن نتساءل لماذا حمل الرئيس الأمريكى رسالة الضمانات المباركة للملك حسين ولم يرسل بها إلى دنيس روس الذى كان من الممكن أن يكون مُبرر إلغاء عودته إلى بلاده أنه تلقى هذه الرسالة الخطية بإحدى الطرق المتعارف عليها وأولها سفارة أمريكا فى إسرائيل. وليس هناك مجال للادعاء بأن السفير الأمريكى فى إسرائيل على غير اطلاع بمجريات الأمور بين الطرفين الفلسطينى والإسرائيلى أو القول إنه غير مُؤتمن على مثل هذه الرسائل العالية السرية. . لأنه قام بدور المبعوث دنيس روس عندما غادر المنطقة قبل حلول أعياد ميلاد العام الماضى. ولن نتساءل عن مبرر تقديم هذه الضمانات فى هذا التوقيت. ولن نتساءل أيضًا عن مضمون هذه الضمانات. . وإنما نتساءل عن جدوى القبول بها!!.

المفاوضات غير المباشرة التى جرت بين الجانبين الفلسطينى والإسرائيلى فى أكثر من مناسبة وفى أكثر من مدينة عربية وأجنبية وكان آخرها ما شهدته منذ بضع سنوات تونس

العاصمة قبل أن تتحول إلى إطارها المباشر، كانت تتم وفق ضمانات أمريكية، وعندما تحولت إلى الشكل المباشر لم يكن الأمر بعيداً عن أعين الإدارة الأمريكية كما لم يكن بغير ضمانات منها أيضًا. والضمانات الأمريكية فى هذه المرحلة كانت تسير فى محورين.. الأول يخص الجانب الإسرائيلى ويضمن له مواصلة الضغط على الطرف الفلسطينى حتى يقبل بالمعروض عليه وحتى لا تتجاوز طموحاته حدود الخطوط الحمراء المرسومة بدقة بين الطرفين الأمريكى والإسرائيلى.. الثانى يخص الجانب الفلسطينى ويتمحور حول الوعد بمساعدته على تحقيق كل ما يتم التوصل إليه من اتفاق مع الطرف الآخر!. ألم يُرتب لمؤتمر مدريد الشهير ويتم انعقاده وفق ضمانات أمريكية لم تقدم فقط لطرفى النزاع وإنما أيضًا للأطراف العربية التى شاركت فيه؟.. ألم تُقدم أمريكا ضمانات للجانب الفلسطينى بعد توقيعه على اتفاقىْ أوسلو الأول والثانى؟.

أليس الانسحاب من مدينة الخليل ومن قرى الضفة ومناطقها الريفية، الذى كان مقررًا له شهر مارس عام ١٩٩٦م أمرًا مقررًا سلفًا فى واحدة من هذه الاتفاقات؟ وعمدت حكومة بيريس إلى تأجيله كورقة ضغط قد تساعد مع أوراق أخرى على استمرارها فى الحكم بعد الفوز بالانتخابات العامة التى جرت بعد هذا التاريخ بحوالى شهرين فقط.. ألم تضمن الإدارة الأمريكية للدول العربية أن تضغط على إسرائيل حتى تقبل بالتوقيع على اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية قبل انعقاد مؤتمر تمديد العمل بها منذ حوالى عام؟ ألم تضمن الإدارة الأمريكية تعهد حكومة رابين بالانسحاب من هضبة الجولان السورية المحتلة؟ ثم التزمت الصمت التام عندما أنكرت حكومة نتنياهو هذه الحقيقة وأصرت على أن الجانبين السورى والإسرائيلى لم يتوصلا إليها.

الضمانات الأمريكية التى تحققت كانت لصالح إسرائيل على طول الخط فقط... اتسعت دائرة الدول العربية التى على استعداد لتبادل الاعتراف بها وإقامة علاقات سوية معها.. كما بدأ البعض ممن هم بعيدون عن خط المواجهة المباشرة معها فى دراسة عدد كبير من المشاريع ذات الطابع الاستثمارى المشترك بين الجانبين.. حتى المقاطعة العربية بدرجاتها المختلفة كادت أن تُشطب من الدفاتر لولا الإصرار العربى على الإبقاء عليها حتى يتحقق قدر أكبر من السلام فى الشرق الأوسط.

لو كان للضمانات الأمريكية قوتها وحُجيتها لدى إسرائيل لما تعطلت مسيرة السلام على المسار الفلسطينى بعد اتفاقية أوسلو الثانية.. ولما توقف مسار السلام السورى

الإسرائيلى والسورى اللبنانى بعد فوز حزب الليكود بالانتخابات الإسرائيلية. ولما عادت رائحة الحرب مرة أخرى إلى أجواء الشرق الأوسط منذ تولى بنيامين نتنياهو دفة الحكم فى إسرائيل.. وبالرغم من ذلك ما زالت الغالبية الغربية ترى أن الضمانات الأمريكية هى التى ستحقق السلام فى الشرق الأوسط وتجلب الخير والرفاهية لدوله جميعًا.. وتنسى أن الإرادة العربية هى فقط القادرة على تحقيق ذلك لو توفرت لها الشروط التى تساعدها على أن تملك عوامل التوازن التى تمكنها من الوقوف فى وجه الصلف الإسرائيلى والخداع الأمريكى.

جريدة القدس العربى اليومية ـ ١٥/ ١/ ١٩٩٦م

فى جَعْبة الرئيس كلينتون

مبادرة أمريكية جديدة لتحريك عملية السلام

فى الشرق الأوسط الجديد - القديم

اختلفت تقديرات المراقبين حيال الأنباء التى تدفقت على الشارع العربى منذ بداية شهر مارس حول رغبة الإدارة الأمريكية فى تحريك عملية السلام فى الشرق الأوسط، وهل للمبادرة الأمريكية الجديدة صلة بالموقف العربى الذى نشأ خلال الأزمة الأخيرة بين بغداد وواشنطن أم أن فراغها (أى الإدارة الأمريكية) من تحديد مسار تعاملها مع المشكلة العراقية فى المستقبل هو مبعث هذا التحرك خاصة وأن إدارة الرئيس كلينتون لم تحدد بعد كُنه هذا التحرك، فهى نفسها ما زالت فى حيرة من أمرها. هل ما ستقدمه للأطراف المعنية من أفكار يمكن أن يتحول إلى خطة عمل تكون قابلة للتنفيذ بأقل قدر من المعوقات، أم هى خطة عمل يمكن أن يعتبرها المهتمون بالشأن الفلسطينى ـ الإسرائيلى أفكاراً قابلة للتطبيق على أرض الواقع بشكل يُرضى الطرفين ويحقق السلام بينهما فى نهاية الأمر؟. مُجمل ما يدور الحديث عنه بين أوساط المراقبين حتى الآن، هو اقتراح بأن يتحقق انسحاب إسرائيلى من المناطق المعروفة باسم (ب) و(ج) خلال اثنى عشر أسبوعًا بالتوازى مع تنفيذ الجانب الفلسطينى لسلسلة من الاشتراطات والمطالب الإسرائيلية وذلك على مراحل ثلاث:

الأولى: مدتها ستة أسابيع تنسحب إسرائيل خلالها من حوالى ٣٪ من الأراضى العربية مقابل قيام الجانب الفلسطينى بإصدار مرسوم يَحظر ويُجرم التحريض على القيام بأعمال العنف ضد إسرائيل إلى جانب تشكيل لجنة ثلاثية (أمريكية فلسطينية

إسرائيلية) تقوم بوضع الإجراءات اللازمة لمراقبة الإرهاب الإقليمى ومحاربة التحريض ضد إسرائيل فى وقت تبدأ فيه السلطة الفلسطينية فى إجراءات تعديل ميثاقها الوطنى.

الثانية: مدتها ستة أسابيع تنسحب إسرائيل خلالها من ٥٪ من الأراضى العربية شريطة أن تُصادق السلطة الوطنية الفلسطينية على قانون حيازة الأسلحة وعلى تقليص أعداد أفراد الشرطة التابعة لها وتقوم باعتقال المطلوبين وفق القوائم التى تُعدها إسرائيل.

الثالثة: مفاوضات الوضع النهائى، وهى مرحلة يُحدد ملامحها الطرفان دون غيرهما وإن طلبا مساعدة أمريكية فى هذا الخصوص فسوف تقدمها لهما واشنطن.

الأمر الذى لا خلاف عليه هو أن الأسلوب الذى جربته إدارة الرئيس كلينتون لإدارة عملية السلام منذ يونيو عام ١٩٩٦م وحتى الآن لم يُحقق أى تقدم فى مسار هذه العملية ولا على أى مستوى. المحاولة الوحيدة التى يعتقد البعض أنها تمكنت من تحقيقها هى الإيحاء بأن محاولات تحقيق السلام بين إسرائيل وجيرانها من الدول العربية ما زالت بخير ومن الممكن تطويرها بما يُحقق مصلحة الجميع، وقد شهد العالم خلال هذه الفترة أن تعامل الإدارة الأمريكية مع هذه القضية على أى مستوى (سواء أكان المبعوث الخاص أو المنسق العام أو وزيرة الخارجية أو الرئيس نفسه) كان ينطلق دائمًا من زاوية الضغط بكل الأساليب على الجانب الفلسطينى ومطالبته بعدد من التنازلات التى عندما تتحقق لا يحصل على شىء له وزنه.

وفى الوقت نفسه نجحت الإدارة الإسرائيلية بقيادة بنيامين نتنياهو فى تحويل تعاملاتها مع السلطة الوطنية الفلسطينية؛ لأن تكون خارج إطار أسس ومبادئ التسوية السلمية، التى حددها مؤتمر مدريد وأقرتها الاتفاقات التى وقعها الجانبان ابتداء من أوسلو وانتهاءً باتفاق الخليل عام ١٩٩٧م. لقد استطاع الجانب الإسرائيلى خلال جولات المفاوضات الكثيرة التى جرت بينه وبين الطرف الفلسطينى على مدى العشرين شهرًا الأخيرة، أن يبقى بالتنسيق مع الولايات المتحدة على جدول أعمال هذه الجلسات بما فيها الاجتماعات الأمنية، قاصرًا فقط على ما يَخدم أهدافه ويفتح الطريق نحو تحقيق مخططاته الاستيطانية دون أن يُقدم أى تنازلات أو حلول للقضايا العالقة بين الطرفين.

ومن هنا احتل بند الإرهاب ـ بناء على إصرار إسرائيل والولايات المتحدة ـ قائمة هذه الاجتماعات مما نجم عنه استحالة التوصل إلى نتيجة حاسمة؛ لأن الجانب الفلسطينى يرى أن المشكلة تتمركز حول احتلال إسرائيل للأراضى العربية والحصار الاقتصادى والأمنى الذى تفرضه من حين لآخر على أبناء الشعب العربى فى الضفة وغزة والعقوبات التى توقعها عليهم أفرادًا وجماعات، بينما يُطالب الطرف الآخر (إسرائيل والولايات المتحدة) بمناقشة رد الفعل الفلسطينى على هذه الانتهاكات العنصرية والاستفزازية على أساس أنه جوهر المشكلة.

وفى ظل التعثر المتتالى لهذه الجولات وكف واشنطن يدها عن القيام بدور محايد بين الطرفين وانشغال روسيا بمشاكلها الداخلية وبقضايا المجموعة الدولية التى تقع على حدودها مباشرة، واصلت إدارة نتنياهو سياساتها الاستيطانية ورفضت تأجيلها حتى لبعض الوقت، كما اقترحت وزيرة الخارجية الأمريكية منذ عدة أشهر، ورفضت أيضًا الاستماع إلى الأصوات العالمية التى حذرت من أن الاستمرار فى تنفيذ هذه المشاريع المخالفة للاتفاقات الدولية يُفرغ العملية السلمية من مضمونها. وإذا كان الجانب العربى والعالم أجمع يرى أن إقامة المزيد من المستوطنات والوحدات السكنية ستؤدى حتمًا إلى تعقيد خطوات أى انسحاب إسرائيلى محتمل من الأراضى العربية الفلسطينية، فإن الجانب الإسرائيلى مؤيداً بالإدارة الأمريكية يرى أن تنفيذ مُخططات البناء والاستيطان فوق الأراضى العربية التى تُصادر عنوة وقهراً لا يتعارض مع حجم الأراضى التى قرر سلفًا أن ينسحب منها دون اعتبار لما تنص عليه الاتفاقات التى أبرمها مع الجانب الفلسطينى وشهدت عليها الولايات المتحدة والعالم أجمع.

وكشف تقرير لوزارة الداخلية الإسرائيلية تناولته مؤخراً الصحف بالتعليق والتحليل أن عدد المستوطنين اليهود فى الضفة الغربية زاد خلال عام ١٩٩٧م بمقدار ٥ر٧٪ حيث بلغ ١٦١ ألف مستوطن فى الضفة الغربية وستة آلاف فى قطاع غزة.

ويُستفاد من مؤشرات البناء، التى أوردها التقرير أن السلطات الإسرائيلية صادرت العام الماضى ٢٥ ألف دونم من الأراضى المحتلة وذلك بحجة تطوير وتوسيع القدرة الاستيعابية للمستوطنات القائمة فعلاً وبناء مستوطنات جديدة.

وتتفق هذه الخطوات مع برنامج الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، الذى يهدف إلى فرض واقع ديموغرافى على الضفة الغربية وقطاع غزة يؤثر فى شكل النتائج النهائية التى ستترتب على مفاوضات الحل النهائى. ومن الغريب أن تطرح حكومة نتنياهو من حين لآخر فكرة اختصار خطوات التفاوض بينها وبين السلطة الوطنية الفلسطينية بأن يقفز الطرفان مباشرة إلى مرحلة مفاوضات الحل النهائى، بينما هى تعمل فى الوقت نفسه على زيادة وتكثيف البناء فى جميع الأراضى العربية والقدس. وفيما يتعلق بسياسات تهويد القدس والمناطق المحيطة بها، فمما لا شك فيه أن الحكومات الإسرائيلية تتصرف وكان الموضوع محسومًا فى نهاية المطاف وفق رؤيتها الذاتية له. فبعد أن وافقت وزارة الداخلية فى شهر يوليو الماضى على بناء ٧٠ وحدة سكنية فى منطقة رأس العمود، رخصت لجمعية عطيرات كوهانيم الاستيطانية فى بداية شهر فبراير ١٩٩٨م ببناء ١٣٢ مسكنًا آخر ومدرسة للمعاقين وسوقًا تجاريًا يقوم المليونير اليهودى الأمريكى إيرفينغ موسكوفيتش بتمويل الجزء الأكبر منها. وهذا يعنى أن أى مفاوضات بشأن مدينة القدس بلا جدوى؛ لأنه لا يترتب عليها أى نتيجة لصالح الشعب الفلسطينى مهما قدمت سلطته الوطنية من تنازلات أو نفذت من اشتراطات أو ترتيبات أمنية أو غير أمنية، ليس هذا فقط بل استطاعت حكومة نتنياهو أن تحول عملية إعادة الانتشار المحدودة فى الضفة الغربية، التى تنظمها بنود اتفاق الخليل وملحقاته، الذى وقع عليه الطرفان منذ عام بشهادة الإدارة الأمريكية، إلى مسألة خاضعة لاشتراطات تفاوضية جديدة يحددها المزاج الإسرائيلى فى حدود تتراوح بين ٨٪ و١٢٪. وهذا يدل على إصرار حكومة نتنياهو على الإبقاء على غالبية أراضى الضفة الغربية تحت سيطرتها بحجة أنها مناطق حيوية بالنسبة لأمن إسرائيل بحيث تمنع أى تواصل بين أجزاء الحكم الذاتى الفلسطينى، مما قد يساهم مستقبلاً فى إقامة كيان يتمتع بمقومات الدولة ذات السيادة.

كما أن واشنطن لا تُعارض هذا التخطيط وكل ما تسعى إليه هو أن تُقنع حكومة نتنياهو بالحسنى برفع نسبة الانسحاب من الأراضى العربية قليلاً. من هنا يتضح أن دور الراعى، الذى كانت تقوم به الإدارة الأمريكية منذ مباحثات مدريد أصبح يفتقد صفة الحياد على يد بنيامين نتنياهو ويمكن القول إنها أصبحت راعية لممارساته الدؤوبة لتكريس احتلال بلاده للأراضى العربية، كما أصبحت شريكة بالفعل فى القيام

بسياسات الضغط المتواصل على الأطراف العربية جميعًا وليس الطرف الفلسطينى فقط؛ لإقناعها بقبول ما تطرحه الحكومة الإسرائيلية من مقترحات لإقرار قواعد واشتراطات التسوية السلمية وفق رؤية تل أبيب دون مراعاة لحقوق هذه الأطراف أو احتياجات شعوبها خاصة الأمنية. ويرى غالبية المحللين السياسيين أن مبعث هذه النقلة فى التوجهات الأمريكية يرجع إلى اقتناع الإدارة الأمريكية بأن مصالحها الإستراتيجية فى المنطقة لن تتأثر بأى تغير فى سياستها تجاه العملية السلمية لصالح إسرائيل، لا على المستوى الرسمى أو الشعبى. وقد استطاعت الإدارة الأمريكية على مدى العقدين الماضيين أن تحافظ على مصالحها الإستراتيجية الظاهرة والخفية عن طريق ثلاثة محاور رئيسية هى:

أولاً: إثارة العواصف فى المنطقة لزيادة مخاوفها وإظهار مدى الحاجة إلى وجود قوات تابعة لها لتوفير الحماية الأمنية لدولها. حدث ذلك فى أعقاب قيام الثورة الإسلامية فى إيران وحين شجعت حكومة بغداد على خوض حرب ضروس ضدها، كما ترسخت جذوره فى أعقاب الأزمة الخليجية الثانية.

ثانيًا: العمل بكل قوة على محاصرة وتهميش الدور السياسى المصرى على مستوى المنطقة كلها إذا ظهر فى الأفق دور متميز للقاهرة فى مجال مُساندة الأطراف العربية المتضررة من الممارسات الإسرائيلية واتخذت خطوات عملية لدعم مطالبها وتأييد حقوق شعوبها السياسية والاقتصادية والأمنية، أو إذا سعت إلى تجميع الصف العربى وتوصلت إلى صيغة مقبولة لتصفية خلافات وجهات النظر بينها وبين أقطار عربية شقيقة أو تبنت مواقف معارضة لسياسات الولايات المتحدة تجاه أقطار أخرى، أو اتخذت موقفًا متصلبًا تجاه السياسات المتشددة لحكومة نتنياهو واتهمتها بالتسبب فى تعطيل خطوات السلام فى المنطقة وبأنها تُعيد الشرق الأوسط إلى حالة الحرب، التى كان يعانى منها حتى منتصف السبعينيات.

ثالثًا: رعاية وتشجيع التحالفات المناهضة للدول العربية مثل التحالف الإسرائيلى التركى الموجه أساسًا ضد سوريا والتحالف الأثيوبى الأريترى الموجه ضد السودان؛ لأنها تعتبرها تحالفات ضد الاستقرار العربى لكونها تنشئ عوامل ضغط إضافية ضدها تقلل فى نهاية الأمر من نقاط القوة والاستقرار لدى الطرف العربى فى مجال صراعه

مع إسرائيل. يضاف إلى ذلك اتصالها المباشر بالقوى المناوئة لبعض أنظمة الحكم العربية على اعتبار أنها أيضًا من عناصر إضعاف الشأن العربى ومن بين الأوراق التى تستخدم فى الضغط عليه ساعة الحاجة.

ومنذ مارس ١٩٩٨م لم يقع ما يدفع الإدارة الأمريكية إلى تغيير موقفها هذا سواء على المستوى الإقليمى أو الدولى؛ لذلك ليس متوقعًا أن تأتى الأفكار أو الخطط التى من المنتظر أن تعرضها قريبًا على القيادتين الفلسطينية والإسرائيلية بجديد حتى لو تم هذا الطرح فى اجتماع ثلاثى يضم الرئيس الأمريكى والرئيس الفلسطينى ورئيس الوزراء الإسرائيلى. وقد يرى البعض فى الموقف العربى المتوحد حيال المشكلة التى ما زالت قائمة بين واشنطن وبغداد ومطالبته (العراق) بضرورة تجنب الضربة العسكرية وإصراره على البحث عن أساليب دبلوماسية تؤدى إلى حل التشابك القائم بين الطرفين، مقدمة لقيام جبهة عربية تفرض على تل أبيب وجهة نظر يعتد بها فى مجال الصراع العربى الإسرائيلى. وربما يكون هذا التوقع سليمًا إذا كانت إسرائيل تعيش الظروف التى تحكم الأوضاع العراقية نفسها وتحدد حركتها من ناحية، ومن ناحية أخرى لو نظرت واشنطن إلى تل أبيب على أنها مصدر تهديد مباشر لمصالحها الإستراتيجية أولاً ولاستقرار أمن المنطقة ثانيًا.

جريدة الزمان اليومية ـ ١٢/ ٣/ ١٩٩٨م

ماذا تريد إسرائيل من العرب؟

ليس أسهل على الإدارة الإسرائيلية من الادعاء بأن العرب يُعطلون خطوات السلام ويعرقلون جهود الدولة العبرية لاستكمال مخطط الاستقرار فى المنطقة فقد جرب نتنياهو ذلك الأسلوب وها هو باراك يلجأ إلى الشكوى من أن مصر هذه المرة هى التى تعترض جهود السلام. وليس أسهل على الإدارة الأمريكية، طبعًا، من تبنى الموقف الإسرائيلى والدفاع عنه بلا تردد بلفت نظر الحكومة المصرية أو توجيه الخطابات المتشددة إليها لكى تتوقف عن كل ما يُعطل ويُعرقل خطواتها لإقرار السلام فى المنطقة وفق النموذج الإسرائيلى.

المشكلة ليست فى دورة هذه الادعاءات التى تُقدم عليها حكومات إسرائيل الليكودية والعمالية على السواء أو فى مساندة الإدارات الأمريكية لها سواء كانت ديمقراطية أو جمهورية ولا فى استخدامها أساليب دعائية وإعلامية ممجوجة، وإنما فى الإصرار على اللجوء إليها كلما سُدت الطرق بسبب التعنت الإسرائيلى وأيضًا فى استخدامها للأسلوب نفسه الذى يعتمد على الإثارة برغم فشلها كل مرة فى تحقيق الهدف من وراء ذلك. ما من مرة أطلقت فيها الحكومة الإسرائيلية العنان لتصريحاتها الرسمية وطعونها لتشويه الدور المصرى إلا وباءت بالفشل الذريع لم يشذ عن ذلك الادعاء بدفع المفاوض الفلسطينى إلى مزيد من التشدد أو إقناع دول عربية بعدم تبادل العلاقات مع إسرائيل أو قطع خطوط التواصل التجارى والاقتصادى مع دول أخرى أو حتى الادعاء بتكديس السلاح استعدادًا لمعركة عسكرية قادمة.

هذه المرة تدعى إسرائيل ومعها أمريكا أن القاهرة مسئولة مسئولية مباشرة عن توقف عجلة التقدم على المسار الفلسطينى وعن تعطيل انعقاد اللجان المُتعددة الأطراف هذا

طبعًا إلى جانب التدخل فى شئون عدد من الدول العربية لحثها على عدم تعزيز علاقتها بإسرائيل كما صرح بذلك ديفيد ليفى وزير خارجية إسرائيل للإذاعة الإسرائيلية فى منتصف شهر نوفمبر، وعلى الجانب الفلسطينى تجأر إسرائيل بالشكوى، فهى حريصة على إرضاء السلطة وأبناء الضفة وغزة ولكن العقبات التى تضعها القاهرة فى طريقها تحول دون ذلك!!. أما على الجانب السورى / اللبنانى فتقول إسرائيل إن مصر تربط بين بدء عمل اللجان المتعددة الأطراف وبين تحقيق تقدم إيجابى ملموس على مستوى التفاوض للانسحاب من الجنوب اللبنانى ومن هضبة الجولان السورية.

نسيت حكومة إيهود باراك أنها لجأت إلى القاهرة وبإلحاح لكى تُعد لها طريقًا مع السلطة الوطنية الفلسطينية يفتح صفحة جديدة من العلاقات بينهما تبدأ بطرح أفكار جديدة تحقق المزيد من التقارب حول اتفاق «واى بلانتيشن» الذى تعطل تنفيذ بنوده خلال الفترة من أكتوبر ٩٨ إلى أغسطس ٩٩ مرة بسبب تعنت نتنياهو ومرة بسبب الاستعداد للانتخابات الإسرائيلية ومرة بسبب ضرورة منح حكومة باراك الجديدة الوقت الكافى لتدس الموضوع من كافة جوانبه. ونسيت أيضًا أن قُدرات الدبلوماسية المصرية المتميزة هى التى ساهمت فى إنجاز شكل بديل لهذا الاتفاق يُعرف اصطلاحًا باسم «اتفاق شرم الشيخ». كما نسيت الاقتراحات التى عبرت عنها هذه الدبلوماسية فيما يتعلق بسياسات إسرائيل الاستيطانية ورفضها عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أراضيهم وتأثير كل ذلك سلبًا على مُجمل خطوات السلام فى الأراضى العربية بعامة.

لقد اتبعت حكومة باراك منذ توليها السلطة فى شهر يولية ١٩٩٩م أساليب المراوغة والخداع فيما يتعلق بالمسار السورى / اللبنانى فهى مرة على استعداد لبدء المفاوضات مع دمشق من حيث توقفت فى فبراير عام ١٩٩٦م ومرة أخرى على استعداد للانسحاب من الجنوب اللبنانى فى غضون عام ومرة ثالثة هى جاهزة للنظر بعين الاعتبار إلى ضرورات التنسيق بين دمشق وبيروت شريطة أن يأخذا فى اعتبارهما دواعى ومتطلبات الأمن الإسرائيلية. ويتناسى باراك متعمدًا أنه لم يتقدم خطوة واحدة فى أى من هذه الاتجاهات ولم تبدر منه أية بادرة تنم عن أنه يدرس الموضوع بجدية أو أنه يبادل الرسائل الإيجابية التى تأتيه من الحكومتين السورية واللبنانية برؤية تبعث على الأمل. وعندما تربط القاهرة من وجهة نظر إستراتيجية بين استئناف

اجتماعات اللجان المتعددة الأطراف بحتمية إحراز تقدم على مستوى التفاوض الإسرائيلى للانسحاب من الأراضى العربية فى لبنان وسوريا تُتهم بأنها تعيق مسيرة السلام وتعطل آفاق التعاون بين إسرائيل وجيرانها العرب من أجل تحقيق مستقبل أكثر إشراقًا.

لم ينس الإعلام العربى أو العالمى بعدُ أن حكومة باراك تبنت منذ يومها الأول أسلوب الوقيعة بين القاهرة ودمشق عبر تسريب معلومات مثيرة للجدل وتسىء إلى النظام السورى.. فمرة تذيع خبرًا حول تعرض الرئيس حافظ الأسد لأزمة صحية خطيرة وتدعى أن مصدره القاهرة ومرة ثانية تدعى على لسان أحد كبار المسئولين أن دمشق تتخوف من النتائج الاقتصادية والاجتماعية السلبية التى ستترتب على خروج قواتها من الأراضى اللبنانية، ولكن باراك نفسه نسى وحض إلياهو بن اليعازر وزير الاتصالات فى حكومته على التصريح بأن «لمصر دورًا أساسيًا ومطلوبًا فى اتجاه إقناع سوريا بالجلوس إلى مائدة المفاوضات مع إسرائيل».

لم يَدعِّ طرف عربى ـ قبل الآن ـ أن هناك تطابقًا كاملاً بينه وبين الأطراف الأخرى حول مستقبل علاقاته مع إسرائيل سواء من بين الدول التى لها علاقات دبلوماسية معها أو تلك التى تنوى القيام بهذه الخطوة لاحقًا كما لا يُمكن تصور مثل هذا التماثل لأسباب معروفة إلى جانب أن الاختلاف ليس حالة مرضية فى كل الأوقات؛ لأنه فيما يتعلق بالعلاقات العربية الإسرائيلية ينبع من مرتكزات داخلية وخارجية متداخلة يعبر عنها كل طرف وفق رؤيته الخاصة. ولكن يبقى هناك دائمًا العديد من العوامل المشتركة التى تتعامى عنها إسرائيل وأمريكا عن عمد طالما لا يمثل تمسك هذا الطرف العربى أو ذاك بها مصلحة مباشرة لأى منهما أو لهما معًا خاصة ما يتعلق بأساليب الهيمنة وفرض الإرادة.

جريدة الزمان اليومية ـ ٥/ ١١/ ١٩٩٩م

حذار أن تطفئ مباحثات الكواليس شعلة تحرير القدس

لأول مرة منذ أكثر من أربع سنوات يعيش العالم الغربى على وقع أحداث حجارة الانتفاضة وشهدائها البررة . . لأول مرة منذ أكثر من أربع سنوات يعود الإعلام العالمى إلى نقل أخبار قتل الفلسطينيين العُزل من أطفال وشيوخ ونساء . . لأول مرة منذ أكثر من أربع سنوات يشاهد العالم المتحضر غزواً إسرائيليّا بالمدفعية والطائرات لمناطق الآمنين من شعب فلسطين .

مرة أخرى تُعيد انتفاضة القدس المقدسة الحياة إلى النفوس التى سئمت الوعود الفارغة والمناورات الفاشلة للحصول على الحق المشروع . . فقد بُحَّ صوتنا على مدى السنوات منذ ١٣ سبتمبر عام ١٩٩٣م ولم نيأس . . فالإدارة الإسرائيلية لن تتراجع إلا أمام المقاومة الشعبية . . ولن ترضخ للحق والعدل إلا فى ضوء نتائجها ولن تعترف بالآخر إلا إذا أثبت هذا الآخر أنه مستحق للاعتراف به من خلال عمل إيجابى ليس هو موائد المفاوضات السرية أو العلنية ! !

زيارة شارون زعيم المعارضة للوهم الذى يطلقون عليه جبل الهيكل ولحائط المبكى لم تكن عفوية . . كانت مُخططة من جانب حزب الليكود والمستوطنين والأصوليين لإحراج إيهود باراك رئيس الحكومة والتمهيد لحجب الثقة عن حكومته عندما يعود الكنيست إلى اجتماعاته الدورية بعد الإجازة الصيفية .

كانت مخططة لابتزاز إيهود باراك لكى يوقف مسلسل ما يدعونه من تنازلات لصالح الجانب الفلسطينى ولإجباره على إعادة النظر فى حجم هذه الخطوة التى ستمحو فى رأيهم إسرائيل من الوجود . . فماذا بعد فتح الباب للفلسطينيين للمشاركة

فى إدارة مدينة القدس العاصمة الأبدية لإسرائيل إلا فُقدان الهوية والعودة إلى الجيتو مرة أخرى!!

كان يمكن لإيهود باراك أن يمنع هذه الزيارة المشبوهة.. بعدم الموافقة على قيام قوات الأمن الخاصة بمصاحبة شارون وتوفير أقصى درجات الحماية له أثناء تدنيسه للمسجد الأقصى وساحته ولحائط البراق.. فقد قام رؤساء حكومات إسرائيلية سابقة بمثل هذه الخطوة تحقيقًا لمبدأ الصالح العام الإسرائيلى، لكن باراك وافق ووفر لزعيم المعارضة مئات من جنود القوات الخاصة لحمايته فوق أرض يدعى كلاهما سيادة دولته عليها!!..

إيهود باراك مُتهم ومدان بالقدر نفسه.. لأنه حاول أن يستغل الزيارة لصالح تخطيطات حزبه فى النيل من حزب الليكود ومن تحالف المستوطنين وعصبة الحاخامات، كل الدلائل تشير إلى أن مستشاريه كانوا يتوقعون نوعًا من الاعتراض العربى والفلسطينى ولكن ليس بحجم الانتفاضة التى تعيشها إسرائيل وأراضى السلطة الوطنية والأراضى العربية المحتلة والعالم أجمع معهم منذ يوم الخميس ٢٨ من شهر سبتمبر ٢٠٠٠م.. شارون وباراك وجهان لعملة واحدة.. كلاهما متشدد.. كلاهما عنصرى.. كلاهما يبحث عن مجد سياسى وباب يدخل منه إلى كتاب التاريخ الوطنى والعالمى على حساب الشعب الفلسطينى والشعوب العربية جميعًا..

شارون وباراك لن يتنازلا عن شىء؛ لأن الذى يتنازل يملك وفق الحقوق الشرعية ما يحق له أن يتنازل عنه.. وكلاهما لا يملك أى حقوق على الأقل بالنسبة للأراضى الفلسطينية التى نص عليها قرار التقسيم الذى صدر عام ٤٨ والذى يُعتبر الأساس الشرعى لقيام إسرائيل..

من هنا يجب أن تفهم الإدارة الإسرائيلية أن زمان الرضا بالفتات الذى تُقدمه للجانب الفلسطينى قد ولى إلى غير رجعة.. وأن ما بقى من حقوق عربية لا يمكن التفريط فيه.. وإذا كان اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣م قد أجل عمدًا بعض النقاط الجوهرية إلى نهاية المطاف على أمل أن تكون تل أبيب وواشنطن قادرتين عندما يحين الوقت على مساومة المفاوض الفلسطينى على دولته وعلمه ونشيده الوطنى مقابل التفريط فيها..

فقد حان وقت الاعتراف بأن هذا الأمل لا رجاء من ورائه.. لأن الحقوق المستحقة لا يمكن أن تضيع طالما وراءها مطالب شرعية يعرف كيف يتحصل عليها..

والصورة التى رآها العالم فى أعقاب الزيارة المُفتعلة التى قام بها شارون إلى المسجد الأقصى بحجة زيارة جبل الهيكل الذى لا وجود له والتبرك بحائط المبكى الذى ليس للديانة اليهودية حجر واحد فيه . . ما هى إلا وجه من وجوه المقاومة المشروعة للاحتلال الإسرائيلى العنصرى البغيض لأراضى فلسطين العربية . . وهى تعبير عما افتقده العالم منذ أربع سنوات وما تحاول إسرائيل أن تطمس معالمه، ونعنى به الانتفاضة الشعبية الفلسطينية التى تُوحد فور اندلاعها بين أبناء المجتمع بلا تميز على أى مستوى من المستويات . . يتهم إيهود باراك الشرطة الفلسطينية بأنها لم تتمكن من السيطرة على الثائرين من أبناء الشعب الفلسطينى ولذلك استمرت أعمال العنف وزاد عدد الشهداء!! . . وهذا ما كان متوقعًا من جانبها فى ضوء الالتزامات الأمنية الكثيرة التى وقعت عليها السلطة الوطنية منذ عام ١٩٩٣م وحتى الآن، ولكنه لم يحدث؛ لأن تصور إسرائيل للوضع مبنى على خطأ . . ففى مثل هذه اللحظات من عمر الشعوب يتولد التلاحم بين جميع أطراف المجتمع حاكمين ومحكومين . .

جيش إسرائيل المدافع عن الحريات نزل إلى الساحة بكل ثقله . . مدافعه ودباباته وطائراته المروحية وقذائفه الصاروخية التى أهدتها له الولايات المتحدة الأمريكية وطلقاته المحرمة دوليًا . . ليُحارب فى معركة وقودها الأبرياء والعزل إلا من الحجارة . . أناس يدافعون عن كرامة وطنهم المسلوب والمحتل . . وحجارة هى كل زادهم القتالىّ من أجل غد أفضل . .

وعلى الرغم من كل هذا العتاد والعدة . . يطلب العدو المحتل من قوات الأمن الفلسطينية أن تقف إلى جانبه وتقاتل معه فى الخندق نفسه!! . . وعندما يطلق رجالها نار مسدساتهم على الدبابات والطائرات دفاعًا عن أطفالهم وشيوخهم وعرضهم والحق الضائع . . تتم محاصرتهم وإبادتهم كما حدث عند مشارف مستوطنة نتساريم الواقعة على حدود غزة . .

ولأنها معركة حربية شديدة الوطأة . . لم تُفرق القوات الغازية بين طفل أعزل وشاب يمسك الحجر والمقلاع وسائق سيارة الإسعاف . . فالكل عندها أهداف عسكرية يجب القضاء عليها قبل إعلان النصر . . ويأتى على رأس هذه الأهداف الطفل محمد جمال الدرة الذى اغتاله الجندى الإسرائيلى الصنديد وهو فى حضن أبيه المصاب . . فى ضوء ذلك كان يفترض عدم المشاركة فى مفاوضات باريس من جانب السلطة الوطنية

الفلسطينية إلا إذا وافق مجلس الأمن على إدانة إسرائيل مهما كانت الحماية التى توفرها لها الإدارة الأمريكية بحكم قدرتها على استخدام حق الاعتراض . . وكان يجب الإصرار على تشكيل لجنة دولية محايدة لتقصى أسباب ما وقع . . وكان يجب أن يتواصل النضال الشعبى الذى اشتعل . .

لأنه لا بد من تعرية إسرائيل الديمقراطية فى ادعاءاتها الكاذبة التى لم تمنعها من قتل العرب الذين يعيشون داخل أراضيها وهم يحاولون استخدام حقهم فى التعبير عن موقفهم الإيجابى تجاه أشقائهم وأرضهم العربية المقدسة . .

كما لا بد أن تركز الأضواء على الممارسات العنصرية التى تتم كل يوم بعيداً عن وسائل الإعلام العالمى . . لأنه منذ مذبحة قانا لم يسترجع العالم أبعاد هذه الصورة الحقيقية إلا منذ أيام معدودة . . لذلك يجب ألا تُزيل صور التفاوض فى باريس دماء الشهداء . . ولا يجب أن يتم التفاوض على أى شىء إلا إذا اعترفت الأطراف كلها بحق الفلسطينى فى الكفاح . . وبأن ما يقوم به حق مشروع تعترف به كل الأعراف والاتفاقات الدولية . .

لا يجب أن يُستدرج الجانب الفلسطينى إلى فخ إزالة العقبات من طريق استكمال التفاوض على ما تم التفاهم حوله . .

لا يجب أن تخرج إسرائيل وأمريكا من هذه الجولة فائزتين . . الأولى بالهدوء الذى يتيح لها ترتيب أوراقها للفوز بثقة برلمانها وتخطى مصاعب الاستمرار فى الحكم . . والثانية بدعاية انتخابية للحزب الديمقراطى . . فالثمن هو دماء الشهداء . . شعلة انتفاضة المسجد الأقصى يجب أن تظل مشتعلة ؛ لأنها تُضىء الطريق للكفاح الشعبى الذى يُساند المفاوض لاستخلاص الحق . . ولأنها تحرق فى الوقت نفسه الغاصب الذى يظن أنه قد فاز بما سلبه . .

وليس بعد انسحاب جنود إسرائيل من المرتكز العسكرى الذى أقاموه عند مدخل غزة تحت سيل الحجارة واحتلال شباب الانتفاضة له بعد رفع العلم الفلسطينى عليه دليل موثق على من يُفكر فى خيانة شهداء تحرير المسجد الأقصى ! ! . .

جريدة الزمان اليومية ـ ١٠/ ١٠/ ٢٠٠٠م

انتفاضة الأقصى..

نهاية حكاية اسمها سلام أوسلو

لن يكون باستطاعة إسرائيل أو أمريكا بعد الآن أن تفرض على الشعب العربى سلامًا منقوصًا . . أو تفرض عليه اتفاقات غير مكتملة . . أو تُملى عليه شروطًا مجحفة . انتفاضة الأقصى بلورت مجموعة من الحقائق الجوهرية التى لا بد أن تأخذها جميع الأطراف فى الحسبان عندما تُخطط لمستقبل السلام فى المنطقة . . لأن إحياء العملية السلمية وفق الأطر التى كانت تسير على هداها حتى يوم ٢٩ من شهر سبتمبر أصبح فى ذمة التاريخ، ليس لأن الجانب الفلسطينى تراجع عن اعتبار «السلام» هدفًا إستراتيجيًا يجب العمل من أجله . . لكن لأن الآخرين ـ وأعنى إسرائيل وأمريكا على وجه التحديد ـ أسقطا عن وجهيهما كل أستار الغش والخداع التى طالما حذرنا وحذر غيرنا منها .

ثبت للعالم العربى على وجه التحديد أن لا فرق بين حكومة إسرائيلية عمالية أو ليكودية . . حكومة يسيطر عليها الفكر الليبرالى المصطنع . . أو حكومة يسيطر عليها النهج الدينى المزيف . . كلها حكومات ذات برامج ترتكز على سحق الإنسان الفلسطينى وتضييع الحق الفلسطينى استعدادًا لسحق الإنسان العربى وإضاعة الحق العربى فيما يلى ذلك .

ليس باراك بأفضل من نتنياهو وليس هذا الأخير بأحسن من بيريز وليسوا جميعًا أعدل من رابين . . كلهم عملوا من أجل الاستيلاء على المزيد من الأرض وبناء المزيد

من المستوطنات ومن أجل مزيد من التزييف للتاريخ الإسرائيلى ومن أجل المزيد من العنف والعنصرية والتمييز العرقى . . وحرصوا جميعًا على تفوق إسرائيل العسكرى والنووى والتكنولوچى والمعرفى . . بل وصادروا جميعًا الحدود والمياه والثروة وحق الحياة!

كلهم ادعوا السير مع السلام ثم أجهضوا خطواته وأعادوها إلى الوراء . . كلهم ساروا فى طريق قتل النساء والشيوخ والأطفال وشباب المستقبل . . كلهم سياسيون وعسكريون، إرهابيون وأيديهم مُلوثة بدماء الشهداء، لم يتمكن أى منهم من أن يتبوأ كرسى الوزارة أو مقعد الكنيست إلا على جُثث أبناء فلسطين . . منذ مذبحة دير ياسين ومدرسة بحر البقر وصبرا وشاتيلا وقانا والنفق إلى مذابح الأقصى ورام الله وغزة القائمة الآن، لم يتخلف زعيم إسرائيلى عن اتخاذ نهج الإرهاب والقتل طريقًا إلى الحكم.

هذه الإستراتيچية تقوم على أركان المشروع الصهيونى الذى ظهر إلى الوجود منذ أكثر من مائة عام وما زال فعالاً . . فالقتل والذبح والترويع إلى جانب اقتلاع الجذور وإضاعة الحقوق وإبادة الأجيال، يجب ألا تتوقف إلا لتُستعاد وتستكمل من جديد حتى يتحقق المشروع بشكله النهائى الذى خطط له منَ قبلُ الآباء الأقدمون، كلها أدوات لا يمكن الاستغناء عنها . . والدليل الأكبر على ذلك هو أنها ما زالت حتى الآن هى التى تميز الممارسات الإسرائيلية فى ظل السلام الذى يقال إن خطواته كانت تتعزز يومًا بعد يوم. العالم كله يتابع ما يجرى فوق أرض فلسطين العربية ساعة بساعة . . ولكن كيف نترجم ذلك إلى حركة تعيد للحق العربى مكانته . . وكيف نشحذ أسحلتنا ضد ما يحاك لإطفاء شعلة الانتفاضة قبل أن تؤتى ثمارها . . وكيف نُرتب أوراقنا مرة أخيرة بحيث تكون كلها طوع إرادتنا وإمكانياتنا على محدوديتها؟

هل من مزيد لكى تتعرى مرة أخرى بنود اتفاق أوسلو المنقوصة التى لم تُحقق أدنى درجات الأمن والسلام للشعب الفلسطينى الذى اختار السلام مع عدو كاره للسلام والأمن والاستقرار إلا لنفسه؟ . . هل من مزيد لكى يتعرى الاتفاق الإسرائيلى الأمريكى القائم على إذلال الشعب العربى وحصاره وتتويج إسرائيل زعيمة على المنطقة بمنطق الحديد والنار؟ . . هل من مزيد لكى نُقنع العالم عمليّا بالكلمة والصورة

بما لم ننجح فى إقناعه به منذ عقود . . إن وحشية وهمجية إسرائيل تتخفى وراء وجه ليبرالى مزيف مصطنع وإن شعبها لا يؤمن إلا بمبدأ قتل وإبادة الآخرين لكى يسود هو . .

وفق بيانات استفتاءات الرأى العام الإسرائيلى التى تقوم بها المراكز البحثية فى تل أبيب وحيفا تقول الصحف الإسرائيلية إن أكثر من ثلثى الشعب يؤيدون الحملات العسكرية ضد انتفاضة الحجارة . . وإن النسبة نفسها تقريبًا تنظر إلى الشعب الفلسطينى على أنهم دون المستوى الحضارى اللازم للتعامل معهم على قدم المساواة . . وإن أكثر من ٧٠٪ منهم يرون فلسطينيى ٤٨ «جواسيس وخونة» .

ووفق المصادر نفسها يُرحب غالبية الشعب الإسرائيلى بعودة نتنياهو رئيسًا للوزارة الإسرائيلية أو بتولى شارون لها . . لأن أيّا منهما سيكون أكثر عنفًا تجاه الشعب الفلسطينى مما يقوم به باراك حاليّا . . ولأن أيّا منهما سيكون أكثر تشددًا فى جولة المفاوضات المقبلة فيما يتعلق بمحدودية التنازل عن الأرض الإسرائيلية للسلطة الفلسطينية ، وأكثر تمسكًا بوحدة القدس كعاصمة للبلاد . . وأكثر تشددًا فى طرد العرب منها . . والأهم من ذلك كله أكثر تشددًا فيما يتعلق بفرض النهج الإسرائيلى على الأنظمة والشعوب العربية بلا استثناء .

الشعب الإسرائيلى إذن لا يرى السلام مع الفلسطينيين والعرب إلا عبر فوهة البندقية . . لذلك يصوغ لقيادته عبر استطلاعات الرأى العام مُبررات القسوة والعنف والإرهاب والتشدد . . والعنف الذى يُمسك بزمامه باراك حاليّا يعتمد على التأييد الشعبى .

السلام مع إسرائيل بصيغته التى عشنا على رمالها سنوات . . ليس له مكان بعد اليوم ؛ لأنه يفتقد إلى الصدق والاستمرارية .

السلام مع إسرائيل بصيغته التى تبنتها وأقرتها أمريكا وأقنعت العرب بها عبر الضغوط والوعود والتهديد . . ليس له مكان بعد اليوم ؛ لأن أمريكا تُفضل ديمقراطية إسرائيل الكاذبة على مصالحها ، ولأن أمريكا تخدعنا كما تخدعنا إسرائيل . . فكل منهما تسعى إلى حصار شعوبنا وتدمير إمكانات التنمية على أرضنا .

لقد أثبتت انتفاضة الأقصى الباسلة أن الشعب العربى لم ينس قضيته المحورية . . لقد قربت انتفاضة الأقصى الباسلة بعض الشيء بين المواقف العربية الرسمية والشعبية ؛ لأن قضية الأقصى أمر لا يمكن الخلاف عليه فيما بينهما . . الغالبية الآن تقف فى صف واحد متضامنة وقوية . . هؤلاء الذين على علاقة معترف بها مع إسرائيل وهؤلاء الذين يخططون لعلاقات تدريجية والغالبية التى لم تنجذب إلى هذه أو تلك .

انتفاضة الأقصى الباسلة أبانت وجه عرب إسرائيل الأصيل وجاء التحامهم مع أشقائهم فى أرض فلسطين المحتلة والمحررة مؤكداً لعمق انتمائهم .

لذلك كله يجب أن تكون تجهيزاتنا واستعداداتنا لجولة التفاوض القادمة مع إسرائيل برعاية أمريكا من منطلق ما أفرزته هذه الانتفاضة الباسلة . . ومن واقع ما تناسيناه من إمكانات إعادة هذه الانتفاضة صهرها من جديد . . وهى إمكانات لو استطعنا توظيفها التوظيف الصحيح لعادت علينا بالكثير من المواقف الصلبة التى تُقوى المفاوض الفلسطينى والسورى واللبنانى .

هذا هو المطلوب من القمة العربية القادمة من دون مزايدات تطالب بالحرب أو تساهم فى شق الصف العربى بعدما عادت إليه بعض وحدته التى افتقدها لسنوات طويلة .

الشعب الفلسطينى صبر طويلاً على الخداع والتدليس . . وتفاقم إحساسه باليأس والإحباط فهو وحده الذى يعيش سياسات إسرائيل العنصرية على مدى العقود . . وأبناؤه هم وحدهم الذين تُمارس ضدهم الغطرسة الإسرائيلية . . وهم الذين إذا هبوا دفاعًا عن أرضهم وعرضهم ومقدساتهم ، قتلوا وذبحوا ومُثل بجثثهم وهدمت فوق رءوسهم الصوامع . . وهم من دون غيرهم من البشر الذين يتجاهلهم العالم إلا إذا انتفضوا . . ولم يعد مستساغًا بعد اليوم أن يخذلهم العرب مرة أخرى .

اللهم إنا نُشهدك على نتائج القمة العربية . . إن خيراً فخير وإن شراً فشر . .

جريدة الزمان اليومية ـ ٢٠/ ١٠/ ٢٠٠٠م

الطرح السعودى .. ومأزق إسرائيل

فى مجمل التناول الإعلامى الغربى تعليقًا وتحليلاً للحديث الذى نشره الصحفى الأمريكى الشهير توماس فريدمان على لسان ولى العهد السعودى هناك على وجه التحديد شبه إجماع على أن ما تم التعرف عليه من جوانب الفكر السعودى الإستراتيچى فيما يتعلق بقضية الصراع العربى الإسرائيلى، يمثل خطوة فى الاتجاه الصحيح ويدل على أن القنبلة التى تم تفجيرها على حد تعبير هنرى سيجمان عضو الكونجرس الأمريكى قد هزت الجانب الإسرائيلى إلى الحد الذى يمكن معه القول إن الحصار أصبح مُتبادلاً . . ياسر عرفات محاصر فى رام الله الفلسطينية وشارون محاصر داخل الطرح السعودى!!.

يضع الطرح السعودى إمكانات الاعتراف العربى الجماعى بإسرائيل فى كفة ميزان يقابلها فى الكفة الأخرى انسحاب إسرائيلى من جميع الأراضى العربية التى احتلت بعد عام ٦٧ بما فيها القدس الشرقية وفق قرارات الشرعية الدولية، واعتراف إسرائيلى بدولة فلسطينية لها مقومات الدولة . . هذا كل ما فى الأمر . الأمر على بساطته يبدو مستحيل التنفيذ . . ولكنها الحقيقة التى لا يراها أرييل شارون الذى يدعمه التيار اليمينى المتطرف فى إسرائيل الذى يقف فى صف إزهاق الأرواح وإراقة الدماء ومواصلة تصعيد التوتر ودفع المنطقة كلها إلى حافة الحرب كوسيلة وحيدة لمواصلة احتلال الأراضى العربية وسحق المستقبل الفلسطينى .

وهذا الأمر على بساطته مفهوم على نطاق لا يُستهان به على مستوى الشارع الإسرائيلى . . ففى داخل المؤسسة العسكرية هناك ما يمكن وصفه بالتمرد الجزئى الذى

عبر عنه الصحفى رون دونييه فى صحيفة «هاآرتس» يوم ٢٠ فبراير ٢٠٠٢م قائلا: «لم يكن أحد يتوقع أن تمتد شرارة رفض أداء الخدمة العسكرية فى الضفة الغربية وغزة من مستوى ٥٠ فرداً مجنداً احتياطيّا إلى جماعة تتكون من ٢٥٠ جنديّا وضابطًا بدأت الناس تهتم بما تقوله وبالمبررات التى تقف وراءها ممتنعة تمامًا عن التنازل عن مطالبها بل وتبدو مستعدة لما يمكن أن يقع على رأسها من عُقوبات وجزاءات وربما إذلال حتى لا تتكرر كظاهرة مرة أخرى».

قد ينظر البعض إلى عدد الرافضين للخدمة على أنه رقم أقل من أن يُحدث تأثيراً فى المؤسسة العنصرية التى تدير الشأن اليومى فى إسرائيل، ولكن إذا علمنا كما تقول افتتاحية مجلة صوت الجيش الإسرائيلى «إن هذا الموقف هو الذى ساهم أكثر من غيره فى تحريك الجناح اليسارى وحركات السلام للقيام بالتظاهرات السلمية التى أعادت صوته إلى الساحة مرة أخرى بعد صمت امتد فترة طويلة، وهو الذى عضد موقف جماعات التسوية التى تُساند موقف الأمهات الرافضات لإرسال أبنائهن للموت من أجل حفنة من المستوطنين الذين لم تستفد منهم الدولة بأى شىء يذكر».

على النسق نفسه تقول صحيفة «الديلى تلجراف» البريطانية يوم ٢٢ من الشهر الماضى «إذا كان شارون قد صرح لشعبه بأنه لن يجر البلاد أبدًا إلى حرب، فبماذا نصف الفترة التى تعيشها إسرائيل منذ أن تولت حكومته المسئولية.. أليست حربًا؟ ألم تؤثر على اقتصاد إسرائيل سلبًا بشكل لم يحدث من قبل؟ ألم تؤثر على مؤشر البطالة بزيادة عدد العاطلين إلى ٥ر١٠٪ أو ما يوازى ٢٦٠ ألف عاطل من بين قوة العمل الإسرائيلية»؟!!

على الجانب الآخر تقول صحيفة «معاريف» فى افتتاحيتها يوم ٢١ فبراير الماضى «العرض السعودى يَنقصه أن يتحول إلى رأى رسمى يُعبر عن المجموعة العربية بشكل يدفع حكومة إسرائيل إلى جدية التفكير فيه، وبدون ذلك فلن تتقدم حكومة شارون خطوة إلى الأمام». إسرائيل لا تتعظ بما يدور بينها وبين مصر والأردن.. فمع الأولى وبعد تبادل اعتراف مر عليه أكثر من عشرين عامًا، ما زال السلام بينهما فاتراً معظم الوقت وباردًا بقيته.. ومع الثانية سلام يشوبه التوتر منذ وقع عليه الطرفان بالأحرف الأولى.

إسرائيل تريد سلامًا مُفصلاً على مقاس شعبها واستقراراً يُناسب أهدافها، لذلك لن ترى المزايا التى يمكن أن تتحقق فيما لو تطور الطرح السعودى إلى مبادرة توافق عليها العواصم العربية الفاعلة فى الشرق الأوسط. . تقول مايا شولح فى صحيفة «جيروزاليم بوست» يوم ٢٠ الماضى «إن القبول بالانسحاب إلى حدود عام ٦٧ يعنى خلافًا داخل الشارع الإسرائيلى يجب مُواجهته بكل شدة؛ لأنه سيؤدى إلى تفاهم عربى/ إسرائيلى لم تتمكن حكومات إسرائيل من تحقيقه ولو جزئيّا منذ أن قامت سفارة لها فى القاهرة. . كما أن التنازل عن القدس الشرقية مقابل سلام مقنن مع السلطة الفلسطينية التى سيُسعدها للغاية أن تكون لها دولة مُستقلة سيفتح الباب إلى استعادة زمام المبادرة فى المنطقة كما كنا نحلم حين تبنينا فكرة الشرق أوسطية منهجًا للتعاون المستقبلى المثمر بين إسرائيل وبقية المجموعة العربية خاصة المجموعة الخليجية».

ولكن شارون لا يستمع إلى هذه الآراء ولا يَلتفت إلى التغيرات التى تحدث داخل مجتمعه. . فهو قد أعطى أذنه فقط لليمين الاستيطانى المُتطرف الذى لا يُعير الأزمة الاقتصادية والتجارية والاستثمارية التى تعانى منها إسرائيل أى التفات على اعتبار أن الجماعات اليهودية فى الخارج سوف تعوض البلاد أكثر مما خسرته، وعلى مستوى المؤسسة العسكرية لا يوافق إلا على ما يرضى مخطط تدمير السلطة الوطنية الفلسطينية والقضاء على مقومات الحياة فى الضفة الغربية وغزة.

يقول شئيف زيف فى صحيفة «يديعوت أحرونوت» بتاريخ ٢٢ فبراير ٢٠٠٢م: «مأزق شارون الذى أدخلته فيه الطروحات السعودية أنه لا يملك رؤية سياسية لمستقبل الصراع القائم بيننا وبين الفلسطينيين، وهو سيرد على الأفكار بطلقات الرصاص».

ولى العهد السعودى عبر عن الطرح الذى تقدم به من خلال الوسيلة الأمريكية الفعالة خاطب إلى جانب الشعب الإسرائيلى إدارة الرئيس چورچ بوش الابن. . وهناك من يتوقع على مستوى المفكرين من داخل إسرائيل وعلى مستوى المحللين الغربيين أن تزداد المواقف الشعبية والعسكرية الإسرائيلية المُعترضة على استمرار سياسات القتل والاغتيال والتدمير وحصار الرئيس الفلسطينى. . وربما تدفع خلال فترة قصيرة إلى مزيد من الضغوط الداخلية للحد من هذه السياسة بشكل إيجابى وملموس.

أما على مستوى المتابعة الخارجية، فهناك شبه اتفاق على أن تأخر الإدارة الأمريكية فى اتخاذ موقف إيجابى صلب من الطرح السعودى سيؤدى إلى مزيد من الانهيار فى

العلاقات العربية الأمريكية؛ لأن الفرصة التى يوفرها هذا الطرح تتميز بأنها تحمل فى طياتها مفاتيح تفعيل الحالة الصدامية التى وصل إليها الشأن العربى/ الإسرائيلى والتى لم يتقدم أحد غير السعودية بعرض شبه متكامل للوصول بها إلى بر السلامة.

ونقصد بموقف «إيجابى صلب» على وجه التحديد:

١- الإعلان رسميًا عن تأييد أمريكى لما جاء على لسان ولى العهد السعودى.

٢- أن تُبدى حزمًا مناسبًا مع حكومة شارون بأن تطفئ الضوء الأخضر الذى يفتح طريق الدم الذى تسير فيه آلة الحرب الإسرائيلية ولا تكتفى بأن تطالب بعدم التعرض لحياة الرئيس عرفات.. بل عليها أن تُوقف فورًا المجازر التى يتعرض لها الشعب الفلسطينى يوميًا.

٣- أن تبدأ فى تشكيل لجنة دولية لوضع الأفكار التى عبر عنها ولى العهد السعودى موضع التنفيذ بالشكل الذى يتفق مع قرارات الشرعية الدولية.. بغير ذلك لن تحصل إسرائيل من الأنظمة العربية على أى اعتراف حتى لو تواصل الصراع بين الطرفين إلى عقود قادمة.

جريدة الزمان اليومية- ٨/ ٣/ ٢٠٠٢م

إسرائيل تستغل وثيقة تينيت لهدم الفلسطينيين ماديّا ومعنويّا

ما العمل وقد نزلت أمريكا إلى الميدان لتوفير أقصى حماية ممكنة لشارون ليواصل تنفيذ مُخططاته التدميرية والإفنائية؟ ما العمل وإدارة بوش لم تجد أمامها لكى تبلور أبعاد سياساتها المستقبلية فى الشرق الأوسط سوى المشاركة عمليّا فى وضع المنطقة على فوهة بركان؟ ما العمل وقد بانت معالم الحقبة الشارونية القائمة الساعية إلى فَرض الأمن الإسرائيلى على عموم الأمن العربى وليس الأمن الفلسطينى فقط؟ ما العمل وقد وضعت كل الأطراف السلطة الوطنية الفلسطينية أمام خيارين كلاهما يقود إلى مزيد من تقطيع أوصال الضفة وغزة ومزيد من إحكام إسرائيل لسيطرتها الاستعمارية العنصرية على الشعب الفلسطينى المناضل؟ . .

الاتفاق الذى تمخضت عنه زيارة چورچ تينيت مدير المخابرات المركزية الأمريكية للمنطقة لإعادة الاستقرار والهدوء إليها . . لا تعنيه الحقوق العربية ولا يضع فى اعتباره أى تهديد مباشر أو غير مباشر للمصالح الأمريكية فى المنطقة ولا يُبالى بأصدقاء واشنطن وحلفائها . . فهو يسعى فقط إلى إنقاذ أرييل شارون الذى لم يف بوعده ويعيد الأمن والهدوء إلى المدن الإسرائيلية بعد مائة يوم من توليه المسئولية ويحرص كل الحرص على رأب الصدع داخل الائتلاف الحكومى الإسرائيلى قبل أن يستفحل ويعمل بإصرار من أجل إعادة النشاط إلى مراكز الإنتاج الاقتصادية الإسرائيلية التى كاد غالبيتها أن يُصاب بالشلل .

هذه هى رؤية إدارة جورج بوش الابن لأبعاد العلاقات الأمريكية الإسرائيلية والعلاقات الأمريكية العربية، الأولى لها الأولوية على ماعداها والثانية لا مكان لها سواء فى السلم أو فى الحرب.

الأولى ضرورة لأى إدارة أمريكية والحرص عليها مُتغلغل فى كافة مُؤسسات الحكم المؤثرة والمعاونة لهذه الإدارة والثانية تسير وفق الحاجات العربية سواء كانت سياسية أو اقتصادية.. الأولى تمثل امتداداً لسياسات أمريكا الساعية لتثبيت انفرادها بقمة العالم سواء ظلت روسيا والاتحاد الأوروبى فى حالة خمول أو نشاط والثانية لا تُمثل مقومات الخروج من حالة التبعية. الأولى لا ترضى بنخر السوس فى عظامها إلى الدرجة التى تُهدد عنصرية مجتمعها وسوداوية حكامها والثانية تسمح للفساد والمفاسد أن تستشرى دون مراعاة لحقوق شعوبها ومصالحها.

وافقت إسرائيل على ما يُسمى وثيقة تينيت فى وقت قياسى وهى التى تركت المبادرة المصرية الأردنية حتى اليوم دون إبداء الرأى فيها.. وهى التى أجلت النظر فى تقرير ميتشيل عدة مرات رغم إلحاح أطراف إقليمية ودولية!!

وافقت إسرائيل على ما يسمى وثيقة تينيت بالكامل وهى التى كانت تُصر حتى عدة أيام مضت على حتمية منحها حق انتقاء واختيار ما يُناسبها من مواد المبادرة المصرية الأردنية وتقرير ميتشيل ثم إعادة صياغته وفق احتياجاتها الآنية لفرضه على السلطة الوطنية الفلسطينية ومن ثم على قيادات وكوادر انتفاضة الأقصى المباركة الفاعلة والمؤثرة.

فماذا تتضمنه هذه الوثيقة الإذعانية؟..

أولاً: الوقف الفورى لأعمال الانتفاضة التحريرية مع احتمال وقف المجازر التى تقوم بها حكومة الاحتلال الإسرائيلية وفق التصورات التالية:

أ- توقف السلطة فوراً جميع أعمال العنف والإرهاب وتمنع أفراد قوات الأمن من التحريض أو المساعدة أو إعداد هجمات على أهداف إسرائيلية بما فيها المستوطنات، أى القيام فوراً بوأد أعمال المقاومة التحريرية المباركة بكافة أشكالها، فى مقابل امتناع

القوات الإسرائيلية عن تنفيذ عمليات أمنية فى المناطق الخاضعة للسلطة أو شن هجوم على أهداف أمنية لم تشارك فى الاعتداء على مناطق أو مستوطنات إسرائيلية إذا تحقق الوقف الفورى لهذه الأعمال وإلا عادت إلى القيام بشن هجماتها من جديد . . وهذا ما تَطمع إليه إسرائيل أن تتوقف أعمال الانتفاضة وأن تقيد حركتها وحركة التنسيق بينها وبين القيادة الفلسطينية بحيث تتم محاصرة هذه الأعمال من الطرفين لصالح إسرائيل .

ب ـ تعمل كل من الحكومة الإسرائيلية والسلطة الوطنية بصرامة على منع الأفراد والمجموعات من استعمال المناطق التى تقع تحت سيطرة كل منهما لتنفيذ أعمال عُنف مع ضمان عدم استغلال هذه المناطق لشن هجوم على مناطق الطرف الآخر أو تكون ملاذًا لمن يقوم بتنفيذ عمليات هجومية ضده، وبالنظر إلى إمكانيات المستوطنين والتغطيات التى وفرتها ويمكن أن توفرها لهم القوات المسلحة الإسرائيلية فى اعتداءاتهم على الشعب العربى فى فلسطين، نرى أن السلطة الفلسطينية سوف تأخذ على عاتقها مسئولية وقف الأعمال التحريرية ضد الاحتلال والمحتلين على عكس الحكومة الإسرائيلية التى لديها ألف وسيلة لإبراء ذمة المستعمرين الذين زرعتهم فى الأراضى الفلسطينية من أى تهمة اعتداء وترويع .

ج ـ يبذل رجال الأمن الإسرائيليون والفلسطينيون جهودًا مُشتركة للبحث عن أى أسلحة غير قانونية والعمل على مُصادرتها بما فى ذلك قذائف الهاون والصواريخ والمواد المتفجرة، مع بذل الجهد اللازم لمنع تهريب وإنتاج هذه الأسلحة غير القانونية . ومن المنتظر طبعًا أن تسارع السلطة إلى جمع ما قد يكون لدى مواطنيها المدنيين من أسلحة وأن تخفض مستوى ما لدى قوات شرطتها من أسلحة دفاعية . هل يمكن اعتبار نجاح السلطة فى تنفيذ هذا المطلب أن تمتنع إسرائيل عن شن أى هجوم ضد منشآت رئيس السلطة الفلسطينية ومقار الأجهزة الأمنية والاستخبارات والشرطة الفلسطينية والسجون فى الضفة الغربية وغزة؟ نطرح هذا التساؤل على أولى الأمر؛ لأن وضع هذا البند بالصيغة التى أشرنا إليها يعنى أنه مسموح لإسرائيل بشن هجوم على ماعدا ذلك . . مما يعنى أن مقار رئيس السلطة والأجهزة الأمنية المتعاونة معه فى تنفيذ هذا الاتفاق فى جانب، وبقية الشعب العربى المناضل من أجل تحرير أرضه وعرضه فى جانب آخر . . الأول تحميه القوات المسلحة الإسرائيلية والثانى يقع مباشرة فى دائرة نيران أسلحتها وأسلحة المستوطنين فى المستعمرات .

ثانيًا: استئناف التعاون الأمنى بين السلطة الوطنية وإسرائيل وفق المستويات التالية:

أ ـ يجب على اللجان الأمنية المشتركة المعنية بحل المشاكل التى تنشأ خلال التطبيق العملى لما جاء فى هذه الوثيقة أن تحدد الإجراءات المسئولة عن تسوية المشاكل الواقعية والفورية لإعادة الأوضاع الميدانية إلى ما كانت عليه قبل يوم ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٢م، وهو ما يحقق بشكل عملى ومباشر عودة الأمن والاستقرار لإسرائيل بعد أن فشلت حكومة شارون فى الوفاء به منذ تشكلت فى شهر مارس الماضى.

ب ـ البدء بعقد جلسات فورية أسبوعية بين الطرفين بمشاركة أمريكية مع اعتبار حضور الممثلين الكبار لأجهزة الأمن إلزاميّا لتأمين حركة قوات الأمن الإسرائيلية والفلسطينية داخل المناطق التى لا تخضع لسيطرة أى منهما ووفق الحاجة الأمنية التى يتطلبها الموقف وهذه الاحتياجات لو نظرنا إليها من منظور وقف السلطة للعنف وإسراعها بجمع السلاح، سنرى بوضوح أنها تسمح لقوات الأمن الإسرائيلية بالتوغل فى الأراضى التابعة حتى الآن للسلطة بحرية مع ضمان عدم تعرض أفرادها لأى هجوم مباغت.. فى المقابل ليس هناك حاجة لمثل هذه الجولات من الجانب الفلسطينى فى الأراضى الإسرائيلية إما بحجة أن سكانها لا يمثلون تهديدًا للطرف الفلسطينى وإما لعدم حاجتهم إليها.

جـ ـ يقوم كل طرف بتزويد الطرف الآخر عبر اللجان الأمنية بكل ما يتوافر لديه من معلومات عن الإرهابيين الناشطين فى مناطق خاضعة للطرف الثانى أو يقيمون على مقربة منها، وهذا هو بيت القصيد؛ لأن الوثيقة التى نحن بصددها لم تشر مرة واحدة إلى المتطرفين من أبناء الشعب الإسرائيلى أو ساكنى مستعمراته فى الضفة وغزة بأنهم إرهابيون.. يفهم من هذا النص أن المطلوب من السلطة ملاحقة أبناء الانتفاضة وكوادرها وإلقاؤهم فى السجون ومن لا تقدر عليه لسبب أو لآخر فما عليها إلا أن تبلغ اسمه إلى الجانب الإسرائيلى فى وجود مندوبى الأمن الأمريكيين وهم سيتولون أمره.

د ـ أما مسألة اشتراك الطرفين معًا فى تحديد نقاط الاحتكاك وتبادل أسماء العاملين فيها وتزويدهم بتعليمات ثابتة حول كيفية التعامل اليومى وفى أوقات الطوارئ فليست

سوى وسيلة إضافية مبتكرة لكشف عورات الأمن الفلسطينى وتمكين إسرائيل من ملاحقة جنوده وضباطه المشتبه فى تعاونهم مع أعمال التحرير الفلسطينية مستقبلاً.

وما ورد بخصوص اتفاق الطرفين فى وقت لاحق عبر اجتماعات اللجنة الأمنية على بلورة جدول زمنى لتنفيذ إعادة انتشار قوات الجيش الإسرائيلى فى المواقع التى كانت قواته تتمركز فيها قبل يوم ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٢م، فأمر يخص الجانب الإسرائيلى فقط حين تتوافر لديه المؤشرات التى تدل على التزام الجانب الفلسطينى بوقف أعمال العنف وجمع الأسلحة وإلقاء القبض على الناشطين والمشاركة الفعالة فى استقرار الأمن الإسرائيلى؛ لأن السلطة لا تملك القوة التى يمكن لها عن طريقها أن تجبر حكومة شارون على القيام بهذه الخطوة طواعية. ينطبق هذا الشرط أيضًا على اتفاق الطرفين على وضع جدول زمنى لرفع الحصار المفروض على الأراضى التى تقع تحت سيطرة السلطة الوطنية وعلى إعادة فتح الشوارع الداخلية وجسر اللنبى ومطار غزة والمعابر الحدودية؛ لأنها كلها مرتبطة بشكل مباشر بما يتحقق لإسرائيل من مكاسب أمنية ويعزز من هذا حق إسرائيل المنفرد فى استقراء ما تحقق لمجتمعها من استقرار لكى تنظر فى إمكانية تقليص نقاط التفتيش الأمنى التى أقامتها مؤخرًا بما يتناسب والمستجدات الأمنية.

ثالثًا: اتخاذ إجراءات رادعة ضد الإرهابيين الفلسطينيين والمواطنين الإسرائيليين كما يلى:

أ ـ على السلطة الوطنية أن تتخذ كافة الإجراءات الرادعة ضد الإرهابيين وأماكن اختبائهم وضد مخازن أسلحتهم ومصانع إنتاجهم وأن تقدم تقارير متتابعة عن نشاطها فى هذا الخصوص إلى اللجنة الأمنية التى تجتمع أسبوعيّا بمشاركة أمريكية، أما المتطرفون سواء كانوا عاملين فى القوات المسلحة الإسرائيلية أو كانوا مستعمرين مقيمين فى المستوطنات فقد سمتهم الوثيقة المواطنين وتركت لحكومة شارون الحق فى تقدير واختيار نوعية الإجراءات التى ترى اتخاذها ضدهم خاصة وأنهم فى نظر چورچ تينيت ليسوا إرهابيين.

ب ـ يبدو النص السابق غير كاف لتحقيق أهداف إسرائيل وأمريكا للقضاء على انتفاضة الأقصى المباركة لذلك طلبت الوثيقة من السلطة أن تبدأ فوراً فى القيام بعمليات تحقيق واعتقال للإرهابيين فى الضفة وغزة، وعليها أن تقوم بتزويد اللجنة الأمنية بأسماء من قامت باعتقالهم وتفاصيل الإجراءات التى اتخذت فى هذا الشأن، وهذا يعنى أنه من حق الطرفين الإسرائيلى والأمريكى مطالبة السلطة بالمزيد من الاعتقالات ومحاسبتها على من قصرت فى القبض عليهم بل والتعريض بالإجراءات التى قامت بها ولفت نظرها إلى ما يجب عليها القيام به مستقبلاً حتى يتحقق حلمهما معًا فى وضع كل قيادات عمليات التحرير الفلسطينية خلف القضبان.

جـ ـ تطلق إسرائيل سراح الفلسطينيين الذين اعتقلوا فى عمليات تمشيط أمنية وليس لهم علاقة بالإرهاب ولم يثبت عليهم المشاركة فى عمليات إرهابية، وليست الوثيقة فى حاجة إلى الإشارة إلى أن ذلك يجب أن يتم بعد أن تحصل منهم أجهزة الأمن الإسرائيلية بعد تعذيبهم على أى معلومات تفيدها مستقبلا فى ملاحقة عناصر التحرير والمقاومة الفلسطينية التى لم تتمكن من إلقاء القبض عليها أو تصفيتها جسديّا وبعد أن يقوم الجانب الفلسطينى بما عليه من واجبات أمنية وعقابية محددة.

رابعًا: العزل ومنع التظاهر!!

وهذا هو الجديد فى كل الاتفاقات والتعهدات التى جرت بين الجانبين الفلسطينى والإسرائيلى على امتداد السنوات السبع الماضية وما كانت تخطط له حكومة شارون منذ أن تولت المسئولية أن تكون هناك مناطق عازلة بين إسرائيل والأراضى الفلسطينية وبين سكان المستوطنات وبين عرب الضفة وغزة. وإذا كان النص الذى أوردته الوثيقة يطالب باتفاق رجال الأمن الفلسطينيين والإسرائيليين على البدء فى اتخاذ خطوات عملية لفرض مناطق يحظر فيها التظاهر ومناطق تُشكل عزلاً عمليّا وقويّا حول نقاط الاحتكاك لتقليل أسباب المواجهة بين الطرفين، فالحقيقة التى لايمكن لأحد أن ينكرها أن إسرائيل وحدها هى التى تملك القدرة على إنشاء مناطق العزل وتحديدها وما يترتب على ذلك من طرد وإجلاء للعائلات والتجمعات العربية التى يعتبرها الجيش الإسرائيلى حجر عثرة فى طريق إقامة المناطق العازلة.

أما المناطق التى سيمنع فيها التظاهر والتجمع فستكون من مسئولية السلطة الوطنية التى عليها أن تقوم باختيارها وأن تلزم شعبها بما تصدره من تعليمات فى شأنها وأن توضح له بشكل لا لبس فيه أن عصيان هذه التعليمات سيقابل برد عنيف ليس من جانبها فقط وإنما أيضًا من جانب الحكومة الإسرائيلية التى من مصلحتها وقف التظاهرات والتجمعات الفلسطينية التى تعتبرها مصدراً رئيسيّا من أهم مصادر عدم الأمن والاستقرار داخل أراضيها حيث تقول الوثيقة إن من حق الطرفين أن يستخدما كافة الوسائل الضرورية لمنع أعمال الشغب مع توفير أفضل الوسائل لمراقبة التظاهرات خصوصًا فى مناطق ونقاط الاحتكاك.

أما أخطر وأقوى ما ورد فى الوثيقة من قيود فرضتها على الجيش الإسرائيلى فهى التى تطالبه بأن يستخدم وسائل ليست فتاكة لمعالجة حالات التظاهر والتجمهر الفلسطينية لتقليل الخط الذى يتعرض له الفلسطينيون وممتلكاتهم فى حالة قيامه بالرد على العنف الذى تشكله هذه التظاهرات بما يُرسخ حق قياداته فى استخدام أسلحة ليست فتاكة لفض هذه التظاهرات وتفريق أى تجمعات فلسطينية ولن تحاسب هذه القوات على من يسقط قتيلاً بسبب ما تستخدمه من أسلحة طالما أثبتت للطرف الأمريكى الأمنى والسياسى أنها لم تكن فتاكة.

رغم كل ما تتضمنه الوثيقة هذه من توثيق لمعاملات المحتل الإسرائيلى مع أبناء الشعب الفلسطينى يقول البعض إن من يده فى النار ليس كمن يده فى الماء! وهذا صحيح ولكنه لا يمكن أن يدفع إلى الموافقة عليها؛ لأنه وإن كانت الخسائر الفلسطينية المادية والبشرية هائلة ولا يمكن أن تعوض إلا بعد جهد جهيد وسنوات طوال فيجب أن يكون معلومًا أن المأزق الشارونى بالغ التعقيد وأعمق كثيراً مما يبدو على السطح:

ـ بالغ التعقيد كما تكرر وسائل الإعلام على مستوى وزارة الوحدة الوطنية المُهددة بالتمزق وإن لم يحن بعد توقيت انفراط عقدها.. وبالغ التعقيد على مستوى الصراع الداخلى بين العلمانيين وفئات المجتمع الإسرائيلى الأخرى مما يهدد بانفجار داخلى.. وبالغ التعقيد على مستوى الرؤية السياسية لعدد من المستوطنات لا تخدم الأمن الإسرائيلى وإنما تتسبب فى هدر متواصل لطاقات الدولة.. وبالغ التعقيد لو نظرنا إليه من زاوية تواصل زمن التعبئة العسكرية التى لم يتعود عليها المجتمع الإسرائيلى لفترات طويلة والتى استمرت حتى الآن إلى ما يقرب من تسعة أشهر.

ـ وأعمق من أن نشير فى هذه العجالة إلى معاناة مراكز الإنتاج الاقتصادية وعدم قدرة القطاعين العام والخاص على استقدام أيد عاملة بديلة للأيدى الفلسطينية وإلى توقف التدفقات الاستثمارية وإلى تعطل البرامج الائتمانية، وليس أدل على ذلك من قائمة المطالب الطويلة التى أشارت وسائل الإعلام الغربية إلى أن شمعون بيريز حملها معه عندما توجه مؤخراً لمقابلة كولن باول وزير خارجية أمريكا.

جريدة الزمان اليومية ـ ٢/ ٧/ ٢٠٠٢م

الاعتراف بحق الشعب الفلسطينى فى مقاومة الاحتلال..
يفتح الطريق أمام تسوية صحيحة للصراع

كل التسويات التى بدأت من أوسلو إلى شرم الشيخ لم تحقق السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين؛ لأنها لم تعترف بحق الشعب الفلسطينى فى الكفاح من أجل حريته ولم تضع آلية لمحاسبة الطرف الإسرائيلى عن تقاعسه فى تنفيذ التزاماته..

كافة المبادرات الإقليمية والدولية حتى تلك التى تبنتها الإدارات الأمريكية المتعاقبة لم تر النور، لأنها لم تتبنَّ حق الشعب الفلسطينى فى الكفاح لنيل حريته من المحتل الغاصب، وسعت ـ بلا حياء ـ لفرض الحق الإسرائيلى فى الحياة على حساب الأطراف العربية مُجتمعة وليس الطرف الفلسطينى بمفرده..

حتى خارطة الطريق التى قيل إنها ستؤدى إلى قيام دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل بحلول عام ٢٠٠٥م لم تهتم بحقوق الشعب الفلسطينى وجارت عليها إرضاءً للعنصرية الإسرائيلية وحفاظًا على حق سكان المستعمرات فى الحياة الرخوة..

تؤكد الشواهد أن الاتفاقات والمبادرات التى تعرضت لحالة الصراع الإسرائيلى الفلسطينى بالحل الكلى أو الجزئى منذ حوالى اثنى عشر عامًا لم تؤد إلى نتائج ملموسة؛ لأن الطرف الإسرائيلى يصر على تحقيق أكبر قدر من المكاسب الأمنية والسياسية والاقتصادية والإستراتيجية، دون أن يأخذ فى الاعتبار حتى أدنى الاحتياجات الفلسطينية والعربية مستندًا من ناحية إلى التأييد الذى يحظى به على طول

الخط من جانب واشنطن خصوصًا بعد حادث ١١ سبتمبر المعروف ومن ناحية أخرى على قوته العسكرية التى يهدد باستخدامها كل من تسول له نفسه من الجيوش العربية القريبة أو البعيدة أن يفكر فى منازلته!!.

أحق الحقوق الفلسطينية التى تنص عليها الاتفاقات الدولية والتى أقرها المجتمع الدولى والتى كانت أمريكا شريكًا فاعلاً فى إقرارها هو «حق مقاومة المحتل»، ينكره الطرفان الإسرائيلى والأمريكى على الفلسطينيين وتصوره أدواتهما الإعلامية على أنه إرهاب واعتداء على مدنيين، يتطلب الرد عليه بالحصار والتجويع وتجريف الأرض وهدم البيوت واغتيال البشر ووأد الأطفال..

لم يكن فى مقدور حكومة إسرائيل أن تقوم بتزييف ملامح العمل الكفاحى الفلسطينى البطولى وطمس هويته التحريرية إلا بالاعتماد على وسائل الإعلام الأمريكية ذات التأثير والثقل العالمى.. ولم يكن لهذه الوسائل التى تساهم فى هذا الخداع العالمى أن تقوم بدورها إلا بإشارة خضراء من الإدارة الأمريكية، وما زلنا نذكر صولات وجولات آلة الإعلام الأمريكية عندما تبنت بلا هوادة فضح أساليب الاستعمار الأبيض فى جنوب إفريقيا وحرضت على مقاومته تمهيدًا لفتح الأبواب أمام الاستثمارات الأمريكية هناك بعد نيل الشعب الجنوب إفريقى لاستقلاله.

وما زلنا نذكر دور وسائل الإعلام الأمريكية فى معركة البلقان التحريرية التى واكبت ما أصبح يعرف بمسألة البوسنة والهرسك وكيف تعاضدت هذه الوسائل معًا لإبراز أهمية حصول شعوب البلقان على حقوقها المشروعة فى الاستقلال ودافعت عن حق الأقليات فى التمتع بالحكم الذاتى الذى ترعاه وتشرف عليه الشرعية الدولية.

أين هذه المواقف التى يشير إليها أقطاب الإدارة الأمريكية كلما أرادوا التدليل على وقوفهم إلى جانب الحق والعدل والسلام، من موقفهم المعادى لحق الشعب الفلسطينى فى التحرر من الاستعمار الإسرائيلى العنصرى؟ أين هذه المواقف التى تسعى عندما تستدعى الحاجة إلى تلميع صورة أمريكا فى الوطن العربى من التأييد المطلق للمطالب الإسرائيلية على حساب الحقوق العربية المشروعة والعادلة فى فلسطين وفى الجولان ومزارع شبعا؟ أين هذه المواقف من الإصرار المتكرر على إبداء الرغبة الأمريكية فى إقرار السلام والاستقرار فى الشرق الأوسط وفق الرؤية الإسرائيلية الطامعة فى الهيمنة ضمانًا للأمن والأمان لشعب إسرائيل المختار!!.

وبالرغم من ذلك تؤكد التقارير الدولية أن إسرائيل فشلت فى استخدام الحل العسكرى لوضع نهاية لانتفاضة الشعب الفلسطينى «ولم يبق أمامها إلا أن تُعيد احتلال ما بقى من أراضى الضفة الغربية وكل أراضى قطاع غزة وأن تقوم بطرد الرئيس عرفات وكل قادة منظمة فتح الذين يُحبذون استمرار أعمال العنف ثم تقوم بتصفية جسدية لقادة المنظمات الإسلامية مثل الجهاد وحماس».

تعليقًا على العمليات الاستشهادية الخمس الأخيرة اعترف المعلق السياسى لراديو إسرائيل بفشل المخططات التى استخدمت طوال ثلاثين شهرًا للقضاء كلية على الأعمال الإرهابية (النضالية) التى يقوم بها العرب، وقال المحلل السياسى لراديو جيش إسرائيل إن «وتيرة توالد خلايا الإرهاب (المقاومة) يفوق قدرة الأجهزة الأمنية على اكتشافها وسرعة الجيش الإسرائيلى فى القضاء عليها».

وغالبًا ما يلجأ مثل هؤلاء المحللين عند التعرض لأسباب هذه الأعمال الاستشهادية إلى سرد مبررات مزيفة ومغلوطة لا صلة لها بالموضوع تعكس حرصهم على عدم تداول الأسباب الحقيقية مثل الادعاء بأنهم مدفوعون دفعًا إلى طاعة آراء قادتهم الإسلاميين أو أن حالة الفقر التى يعيشونها تزين لهم الخلاص من حياتهم أو أن كراهيتهم للشعب الإسرائيلى تحضهم على القيام بترويع أبنائه وقتلهم!!.

لا أحد يريد أن يعترف بحق الفلسطينى فى مقاومة النظام الذى يحتل أرضه بالوسيلة التى تناسب قدراته وإمكانياته، يقول الكاتب السياسى ألوف بن فى صحيفة هاآرتس الهجمة الإرهابية الأخيرة أثبتت أن جهد الشاباك غير مجد وأكدت أن كل ما سبق من محاولات لاجتثاث المنظمات الإرهابية الفلسطينية من الجذور ليس كافيًا، ولا بد من إحكام الحصار ومواصلة سياسة الاغتيالات وتنفيذ خطة طرد عرفات.

المتابع للكتابات الإسرائيلية فى الصحف الأوروبية بمناسبة ذكرى قيامها اغتصابًا عام ٤٨ يُلاحظ وصفها للعمليات الإرهابية التى قامت بها ضد السكان العرب وضد القوات البريطانية «بالمعارك التحريرية» ويلاحظ أنها تمجد أبطالها من رؤساء العصابات الذين خططوا لتنفيذ أكبر سرقة أرض فى التاريخ العربى الحديث.. ويلاحظ أيضًا إصرارها على تكميم الأفواه التى تعارض هذا الوقف ولو من زاوية محايدة لا تميل فيها إلى جانب الحق العربى.

عدم اعتراف إسرائيل بحق الشعب الفلسطينى فى الكفاح من أجل التحرر من قبضتها الاحتلالية يعنى بما لا يدع مجالاً للشك أنها لا توافق على أى من المبادرات التى تقود إلى قيام دولته المستقلة لذلك فهى تحتل مراكزه ومؤسساته الحيوية فى كل من الضفة والقطاع وتحاصر أبناءه حتى أقرب نقطة إطلاق نار مؤثرة تودى بحياتهم وتفرض القيود على تحركاته بعد أن قضت نهائيًا على ما كان يعرف وفق اتفاقات أوسلو بالمنطقة «أ» التى كانت تتمتع بالسيادة الفلسطينية فى الضفة والقطاع . . ناهيك عن مشروع المستعمرات، الذى يواصل تناميه سكانيًا وخدميًا لخدمة المستعمر الوافد من روسيا وأوروبا الشرقية مستقلاً عن الأجهزة الحكومية تحت حراسة أجهزتها الأمنية ومهيمنًا من ناحية أخرى على المُقدرات الحياتية للسكان العرب فى الضفة على وجه التحديد .

الإدارة المدنية التابعة لوزارة الدفاع الإسرائيلية، التى كانت تعالج شئون الحياة اليومية فى الضفة والقطاع قبل تولى السلطة الوطنية مسئولياتها، عادت إلى تصريف شئون أكثر من نصف مساحتها بعد أن أقيمت فوق أراضيها منذ شهر يونية عام ٢٠٠٢م (الشهر الذى أعلن فيه الرئيس الأمريكى مبادرة إقامة دولة فلسطينية مجاورة لدولة إسرائيل) أكثر من ١٠٥ مراكز استيطانية جديدة أضيفت إلى مستعمراتها التى يبلغ عدها ١٢٥، أكثرها غير مأهول بالسكان إما طول الوقت أو بعضه .

يقول الصحفى دانى روبنشتاين فى صحيفة هاآرتس أيضًا «يجب علينا أن نعتاد على فكرة إمكانية أن يتحول الحكم الإسرائيلى المؤقت للضفة إلى حكم ثابت بعد أن تعاظم حجم السيطرة الإسرائيلية فى الضفة فى ضوء تضاعف قوة المستوطنين وأنصارهم داخل حكومة أرييل شارون الأولى والثانية» .

المساندة الأمريكية اللامتناهية والاعتماد على القوة العسكرية يدفعان الحكومة الإسرائيلية إلى التعامل مع المقاومة الفلسطينية على أنها إرهاب يزعزع أمن الدولة الغاصبة ويعرض استقرار شعبها للقلاقل . . أما عدم شرعية استعمارها للأراضى العربية وحق أصحاب هذه الأراضى الأصليين فى تحريرها فليس مطروحًا على أجندتها أو أجندة الإدارة الأمريكية، وطالما استمر الوضع على ذلك فلا أمل فى إقامة سلام عادل فى المنطقة؛ لأن أول الشروط التى تحقق هذا النوع من السلام كما تعيشه اليوم أوطان أخرى كانت مستعمرة، هو الاعتراف بحق الشعب الفلسطينى فى الكفاح المسلح للحصول على الاستقلال والحرية . .

جريدة الوفد اليومية ـ ٢٥/ ١/ ٢٠٠٣م